فِكْرَةُ الْعَامِلِ
وَأَثَرُهَا فِي بِنَاءِ الْمُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ عِندَ سِيبَوَيْهِ

إِعْدادُ:

د. علي سليمان محمد الجوابـرة

أستاذ الدراسات اللغوية المساعد في جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيِّباً مباركاً فيه، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم عَلَى سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد....

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمما لا شك فيه أن النحو العربي اعتمد اعتمادا كبيرا على نظرية العامل في قضاياه المختلفة، فلم يخل باب من أبواب النحو منها، وكان العامل منطلقا لدراسة العلامة الإعرابية، وأساسَ تفسيرٍ لكثير من الظواهر الإعرابية، فالحركة لا بد لها من جالب، ولا بد لها من حاذف إذا حذفت، وبالتالي كان له الأثر البارز في بناء المصطلح النحوي وإيجاده، وقد يكون دوره أقل من ذلك يتمثل في البحث عن ألفاظ مرتبطة به في الأصل من حيث المفهوم، حيث ينقلها من معناها اللغوي ليدخلها مجال النحو ويسقط عليها نوعا من التوافق والتواضع والاستعمال، حتى تكون علما على مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية.

وتهدف الدراسة إلى:

أولا: بيان ما للعامل من أثر في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، ودوره في إطلاقاتها من خلال ثنائية العامل والمعمول، والعلاقة المتجسدة بينهما.

ثانيا: محاولة الوقوف على أهم المصطلحات التي يتجلى أثر العامل في بنائها، من مثل: ألقاب الإعراب، والمبتدأ والابتداء، والفاعل، والتعدي، والمفاعيل، والإلغاء، والتعليق، كما توقف عند مصطلحات بات تأثير العامل في

بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه، حتى أضحت في بعض جوانبها مفاهيم واضحة لا ينقصها إلا المصطلح.

ثالثا: دعم أصالة الدرس النحوي عند العرب من خلال فكرة العامل ودوره في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي، وبعده عن التأثير الأجنبي خاصة في مصطلحاته في طوره الأول.

ومما ينبغي معرفته أن الدراسات السابقة المتعلقة بالبحث متعددة وهي:

- ❖ عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه لسعيد البحيري.
- ❖ قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد لعلي الحمد.
- ❖ المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض القوزي.
- ❖ المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه لغالب المطلبي.

لكنها بعيدة كل البعد عن موضوع دراستي فكل ما سبق من دراسات فهي في عموم نظرية العامل، دون الوقوف على أثر فكرة العامل في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، فمما يميز دراستي أنها تقف على فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، كما وقفت عند مصطلحات بات تأثير العامل في بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه، فضلا عن إثراء المكتبة العربية بنتائج دراسة ترتبط بموضوع الفكر العاملي عند سيبويه

والمصطلح النحوي.

أما حدود الدراسة فهي تشتمل على تقديم موجز عن العامل كأساس لتفسير قضايا النحو العربي، ومنطلقا لدراسة العلامة الإعرابية، وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: إرهاصات العامل والمصطلحات النحوية، وتناول المبحث الثاني: العامل مفهوما ومصطلحا، وتناول المبحث الثالث على المصطلحات التي يتجلى أثر العامل في بنائها وإيجادها، من مثل:

١– حركات الإعراب.

٢– المبتدأ والابتداء.

٣– الفاعل.

٤– التعدي.

٥– المفاعيل وتشمل: المفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول عه.

٦– الإلغاء والاستعمال.

كما وقف كذلك على مصطلحات بات تأثير العامل في بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه، حتى أضحت بعض المفاهيم والقضايا النحوية واضحة لا ينقصها إلا المصطلح، ومن ثم خاتمة وأخيرا قائمة المصادر والمراجع.

منهج الدراسة:

سرت في الدراسة على المنهج الوصفي التقريري، ويتلخص ذلك في النقاط الآتية:

١) تقسيم البحث إلى مباحث.

٢) مناقشة إرهاصات العامل والمقدمات التي مهدت للقول به عند النحاة.

٣) بيان العامل لغة واصطلاحا.

٤) عرض المصطلحات الوارد عند سيبويه مبينا أثر فكرة العامل في بنائها وإيجادها.

٥) وقف البحث عند مصطلحات بات تأثير العامل في بنائها واضحا بعد سيبويه، وربما الذي مهد لنشوء بعضها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه.

٦) بيان أن أثر العامل في بناء المصطلحات النحوية يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي.

٧) توثيق الشواهد النحوية، ونسبتها لقائلها وبيان الكتب النحوية التي ذكرتها مع بيان الشاهد ووجهه.

٨) الالتزام بعلامات الترقيم وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٩) ختم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها.

المبحث الأول: إرهاصات العامل والمصطلحات النحوية

بدأت المصطلحات النحوية بسيطة وأقرب إلى العفوية والاعتباطية في أول أمرها كما بدأت العلة والقياس وفكرة النحو، وكما بدأ العامل "فلم تظهر إلى عالم الوجود كاملة ناضجة، مجافية بهذا طبيعة الأشياء وتطورها، ولكنها مرت بالمراحل التي مر بها النحو كله، ومرت بها فروعه وقواعده. . . ولكنها ما لبثت بمضي الزمن، وطول العهد، ومتابعة الدرس، أن وقفت على قدميها، وأخذت أسماء ثابتة، وألفاظا خاصة لازمتها وعاشت معها، وتخطت بها القرون حتى وصلت إلى عصرنا الحاضر"(١)، وهنا نتساءل كيف بدأ العامل "فكرة" حتى أخذ صفة المصطلحية أو النظرية؟ وهل صدر عن وعي لغوي، ومنهج متكامل كمن في أذهان واضعيه؟

في البداية نقول: إن فكرة العامل جاءت عند النحاة المؤسسين–وعلى رأسهم الخليل –بفعل تصورهم للظاهرة النحوية، وما يمكن إدراكه من تفاصيل لأجزائها، فكانت كل قضية من قضاياها تدفع باتجاه نظمها ضمن ظاهرة تفسيرية عامة من أجل الوصول إلى تفسير معقول، لأبرز ظواهرها وهي ظاهرة الإعراب، وكأني بالخليل وغيره من مؤسسي النحو يدورون المسألة في عقولهم، ويقلبونها بوجوهها المتعددة؛ للبحث عن تفسير ينتظم المسألة النحوية كلها.

وأهمية الإعراب في العربية تبرز في أنها جعلت النحاة يبحثون عن سبل تيسير فهمه للمعتنقين للدين الجديد من خلالها، وكان من تلك السبل أن ساروا في عرض هذه الظاهرة على نهج خاص يُمَكِّنُهم من الإلمام واستيعاب جميع

(١) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية: ٣٢٤.

جوانبها؛ فأبدعوا فكرة العامل منذ مرحلة النشوء والنمو(١)؛ لأن المتتبع في كتاب سيبويه يدرك بجلاء "أن الخليل هو الذي ثبَّت أصول نظرية العوامل، ومدّ فروعها، وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مرّ العصور، فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبا إلى أنه لا بد مع كل رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلهما الأسماء المبنية"(٢).

فظاهرة الإعراب كانت من أكثر القضايا إلحاحا على عقولهم، فملاحظة التغيرات في شكل العلامة النهائية للكلمات، وبحث أسبابها، وملاحظة تعلق عناصر التراكيب ببعضها، والتقديم والتأخير وغيرها من قضايا التراكيب في الجمل، ومحاولة تعليلها وتفسيرها، كان كل ذلك يلفت انتباههم، فكانت أول من دق ناقوس البحث والتعليل، وهذه النظرة المتمثلة بشرح العلل والبحث عن أسبابها موجودة عند النحاة الأوائل، فقد رافقت النحو منذ نشأته بدليل ما كان بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق عندما خطأه في بعض أشعاره من ذلك حين قال للفرزدق "بم رفعت " أو مجلَّفُ" عندما سمعه ينشد:

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ(٣)

(١) وهي المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو، ينظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو: تاريخ أشهر النحاة: ١٩، ٢٢.

(٢) شوقي ضيف، المدارس النحوية: ٣٨.

(٣) الفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور: ٣٨٦، وورد فيه "أو مجرَّف"، ابن جني، الخصائص ٩٩/١، الفراء، معاني القرآن ١٨٢/٢، ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء ٢١/١.

اعترضه لرفعه آخر البيت، وكان حقه النصب؛ لأنها معطوفة على مسحتا، أو بعبارة أدق لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه"[١]، ولم تقتصر هذه الملاحظات على نحوي بعينه، بل أضحت منهجية كل النحاة، نجدها عند عيسى بن عمرو الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي الذي قيل عنه "الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[٢].

حتى إذا وصلنا إلى سيبويه وجدنا تعليلاته تنتشر بشكل واسع في كتابه، ويجسدها قوله: "وليس شيء يضطرون إليه "العرب" إلا وهم يحاولون به وجها"[٣]، وقد أدرك المحدثون أهمية العلة عند سيبويه، فقدموا لنا صورة عن العلة عنده، فالنجدي يشير إلى أن سيبويه يستمد تعليلاته من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم[٤].

وهذا يعني أن النحاة اعتمدوا على "منهج لغوي يركز على الاطراد والقياس، ويتجاوز ملاحظة الظواهر اللغوية الأولية المتناثرة كالرفع والنصب والجر والجزم والتنوين إلى البحث عن أسباب الرفع والنصب. . . ويلفتنا سؤال ابن أبي إسحاق "بم رفعت أو مجلف "؟ وهو يعني انتقال الدرس اللغوي مادة ومنهجا ومصطلحات. . . . إلى قضية جديدة على الدرس النحوي ألا وهي نظرية العامل. . . . وإنما خرج عن هذا المستوى ليفاجئ الفرزدق ومن معه والدرس اللغوي كله

(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية: ٢٣.

(٢) علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٤٥.

(٣) المصدر السابق: ١/٢٢.

(٤) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: ١٦٣.

بسؤال بم رفعت؟ أو بأي شيء رفعت؟ أي بأي عامل لفظي أو معنوي رفعت "أو مجلف"، ولكنه لم يستعمل ولم يصرح بلفظ العامل، بل استعمله أو استعمل معناه وحقله الدلالي المصطلحي"[١].

وهكذا نستطيع أن نعد مثل هذه الملحوظات في مجموعها إرهاصات (مقدمات) لظهور نظرية العامل فيما بعد "فنظرية العامل تفرعت وتشعبت عن فلسفة العلة، فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامل أدى إليها وكان سببا فيها"[٢]، ويكاد الباحثون يجمع على أن سيبويه هو أول من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أن سيبويه أدار بحوث كتابه على فكرة العامل[٣] ثم اتبعه النحاة من بعده.

وحين نتحدث عن العامل عند سيبويه من وجهة نظرنا، فإننا نتحدث عنه كفكرة أخذت تلامس فكر سيبويه في تلك الفترة قبل أن يؤلف كتابه، بمعنى أنها لم تكن واقعا نحويا متداولا، وأضحت في كتابه ما للنظرية من أسس وضوابط، وأحكام وتفريعات، بل لا نغلو إذا قلنا: إنها دائما الأساس الذي يبنى عليه سيبويه حديثه في مباحث النحو[٤]، وبالتالي جاءت النظرة الشمولية للظاهرة النحوية بحيث ربطت الظواهر المتجانسة في باب واحد، وأعطيت

(١) شوقي ضيف، المدارس النحوية: ٢٣.

(٢) فؤاد حنا الترزي، في أصول اللغة والنحو: ١٣٧.

(٣) ينظر، عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: ١٤٥-١٤٦.

(٤) ينظر، عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي: ١٠٠-١٠١.

تعليلا واحدا، أو حكما واحدا، ثم مصطلحا واحدا، كظاهرة ما ينتصب في كتاب سيبويه التي تشير إلى تأثره بنظرية العامل من خلال اهتمامه بالحركة ومن كونه محركا بالنصب، إذ كثيرا ما ينعت الأبواب النحوية بقوله: "باب ما ينتصب من المصادر" أي أنه معرب منصوب، ليقول بعد ذلك بمفعوليته؟ مما يشير إلى أن فكرة العامل كانت مسيطرة على عناوين الأبواب.

لكنها لم تأخذ صفة الشيوع والانتشار وإخال أن أصحابها أو المؤسسين الأوائل لا يحسبونها إلا كذلك، حتى إذا أخذ الكتاب مكانه بعد سيبويه أضحت الفكرة نظرية، وأصبح العامل أساس النحو وتوصلوا من خلاله إلى تفسير ظاهرة الإعراب؛ ولذا أطلق عليها نظرية العامل لاحقا، في حين يمكن عدها بداية الأمر فكرة لم تأخذ سمة النظرية المحددة.

إذن نظرية العامل تعد إحدى المفاهيم والتصورات الكبرى –إن لم تكن الوحيدة– التي بنى سيبويه عليها كتابه، وهنا نتساءل إذا كان العامل كذلك فما مفهومه عند سيبويه؟ وهل مفاهيم وتصورات نظرية العامل في عصر تأليف الكتاب انعكست على اصطلاحات الكتاب؟.

المبحث الثاني: العامل مفهوما ومصطلحا

بداية نقول: إن الصورة الذهنية لمفهوم العامل كانت ناضجة ومختمرة في ذهن سيبويه، وليس أدل على ذلك من أن أساس بناء كتابه على منهج العامل دليل على وضوح مفهومه في ذهنه، بل لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن المصطلح والمفهوم واضحان في ذهنه، وليس أدل على ذلك من ذكره للعامل فجاءت تطبيقاته في أكثر من موضع دون تحديد أو أدنى تعليق، وكأنه حقيقة مقررة؛ لذا جاءت تطبيقاته على مسائل النحو ومصطلحاته واضحة ومنبثقة عنه.

ولعلنا نستطيع تقديم صورة لتكوُّن مصطلح العامل بشكل عام على النحو التالي: إن مؤسسي النحو كان لديهم تصور ذهني –فكري –لشيء ما موجود في الواقع اللغوي، ولِنَقُلْ: ظاهرة الإعراب، ولعلهم بحثوا عن أداة لتفسيرها فتمكنوا من خلال ربط ظاهرة الإعراب بمجموعة من المفاهيم اللغوية المماثلة أو المتقاربة؛ لأنه جرت الطريقة في وضع المصطلح إذا ما أريد "وضع اسم لموجود التعرف على سماته المميزة له عن غيره، فالواضع لا يعطيه اسما كما اتفق له. . . ولكنه يبدأ باستعراض صفاته وأحواله ومختلف الأفعال التي تصدر عنه، فيختار صفة واحدة من صفاته أو فعلا واحدا من أفعاله. . . فإنه يأخذ اللفظ المعبر عن تلك الصفة أو الفعل فيشتق منه لفظا جديدا يصبح قاصر الدلالة على الموجود الجديد الذي نعنى بتسميته[1] على وفق ما يقتضيه الموضوع وأكثر الصفات أو الأحوال،

---

(١) محمد بلقزيز، مصدر الوضع وتوليد المصطلح، اللسان العربي، جامعة الدول العربية، السنة ١٩٩٧، عدد٤٤، ص ١٤١–١٥٨ ص١٥٣.

أو الأفعال إلحاحا على عقله وأقربها إلى تصوره، ولعل النحاة وجدوا ضالتهم في لفظ العمل أو العامل، فأطلقوا عليه مصطلحا خاصا يعبر عن كل ذلك.

هذا تصور كلي لطبيعة تكون المصطلح، لكن كيف يمكن فهم التصورات الذهنية والمفاهيم لمصطلح "العامل" وقد وضع واستقر وأصبح نظرية في مجال النحو، وفسرت به ظواهره وقضاياه؟

نقول: يمكن التعرف على التصور الذهني للعامل عند سيبويه –ومن سبقه من النحاة –بسبر أغوار المسألة هذه من خلال التعرف على الدلالة اللغوية للعامل، وفهم التصورات الخاصة بهذه النظرية بوصفه أصلا قامت عليه دراسة النحو، وحكمت الكثير من أبواب الكتاب، بل بُنيَ الكتاب بموضوعاته النحوية على العامل"[(١)] إذ ذكر سيبويه في بداية كتابه ما يدل على أنه يأخذ بهذه النظرية، ويوجه بعض أبواب كتابه على أساسها، قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ. . . وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف"[(٢)].

(١) ينظر: علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: ١٧٨– ١٧٩، خديجة الحديثي، المدارس النحوية: ٩٣.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١٣/١.

وأشير إلى أنه تردد مصطلح العمل والعامل والمعمول في مواضع كثيرة من الكتاب، ولعل من أكثر الأبواب التي يحشد فيها سيبويه مصطلح العمل، وإن عرضها خلال الشرح ولم يضعها عناوين أو رؤوس موضوعات "باب الفاعل"، يقول: "باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العملَ. . . "[(١)] وأغلب الظن أن فكرة العامل هذه منحدرة إلى سيبويه من شيوخه، لأنها تأتي في حديثه من أول لحظة، كأنها فكرة نهائية مقررة لم يضطرب في التعبير عنها"[(٢)]، وفي مقدمة شيوخه الخليل، وهو ما ذهب إليه كثير من العلماء بأن الخليل هو صاحب فكرة العامل، وهو الذي ثبت أصول نظرية العامل، ومد فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور[(٣)].

نعود إلى القول: إنه إذا أردنا التعرف على مدلولات العمل والعامل في اللغة فسيكون من خلال العين للخليل؛ لأنه أقدم المعاجم العربية، كما أن صاحبه من أصحاب نظرية العامل ومؤسسيها– حيث جاء فيه: "عمل عملا فهو عامل، واعتمل عمل لنفسه. . . والعمالة: أجر ما عمل،

(١) المصدر السابق: ١/٣٣.

(٢) عبد الصبور شاهين، التطور اللغوي: ١٧٤.

(٣) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية: ٣٨، علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي: ٢٠٥، عوض القوزي، المصطلح النحوي: ٩٣.

والمعاملة: مصدر عاملته معاملة، والعملة: الذين يعملون بأيديهم ضروبا من العمل حفرا أو طينا أو نحوه. . . وأعملت إليك المطي أتعبتها، وفلان يُعْمِل رأيَه أو كلامه أو رُمْحه ونحوه عمل به، والبناء يستعمل اللبن إذا بنى به"[(١)].

وبالتأمل فيما ورد في كتاب العين من ناحية لغوية يمكن استنتاج ما يأتي:

أولا: إن لفظ العامل لغويا يطلق على البنّاء في حدود من يستعمل اللبن إذا بنى، فالأصل في العمل والعامل أن يطلق على المشتغل بالطين و"الطين يعالج ليصنع منه اللبن، واللبن ارتبط بالبنّاء، ليقوم به البنيان ويرتفع وهذا التخصيص جاء بعدما كان عاما في العمل بحيث يشمل ضروب الحفر والطين وربما غيرهما، ويلحظ هنا أن الكلمة تدخل في جملة ألفاظ الحقل الإنشائي التي استعملها سيبويه في كثير من نصوصه[(٢)].

ثانيا: يلحظ أن الخليل كما هو واضح من خلال حديثه عن العامل لغة، وكذلك سيبويه كما في نصوصه من خلال "عمل" كما ورد سابقا ولفظة: "بنى" كما في قوله: "فالمبتدأ ابتدئ ليبنى عليه كلام"[(٣)]، ومشتقاتهما يميلان إلى جعل العمل مساويا للإنشاء والتكوين والبناء

(١) الخليل بن أحمد، العين، مادة "عمل " ١٥٣/٢.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب: ٢٣/١، ٨١، ٤٧، ١٢٦، ٣٦٦، ١٢٧/٢، ١٨٣، ١٢٧، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢ ٣٠١، ٧١، ٣٥٩ ٣٦٨.

(٣) المصدر السابق: ١٢٦/٢.

والتأسيس، وبهذا يكون مفهوم العامل عنده مفهوم تكوين وإنشاء واستدعاء(١).

ومن هنا نجد أنفسنا نقف بإزاء عملية إنشائية تتمثل في إقامة بناء وحتى تتضح صورة العامل لا بد من العودة إلى فكرة البناء، وكأن سيبويه قد أدرك أن الجملة بناء يرتفع بالتدرج، "فكما أن وضع اللبنة الأولى الأساس سيكون مكانا تحل فيه اللبنة الثانية (تلك اللبنة على الأولى) بالتلازم، فكذلك بناء الجملة فإن وجود المبني (المبتدأ اسما أو فعلا) سيكوِّن مجالا تشغله مقولة (المبني عليه) ، إن هذا المفهوم التكويني للعامل عند سيبويه يعبر به عن المسلك الذي تسلكه المقولة الاسمية في حالة الابتداء بها، أو المقولة الفعلية التي يبتدأ بها أبدا، إذ ينزع الابتداء بها إلى تكوين مجالات تشغلها مقولات أخرى، بيد أننا نلاحظ في هذا الصدد أن تكوّن مجالات الجملة التي تبدأ بمقولة اسمية سيكون محدودا إلى حد ما وهو ما يمكن أن نسميه بالبنية الافتراضية الصغرى للجملة، وتتألف من مسند + مسند إليه. . . . في حين أن الجملة التي تبدأ بمقولة فعلية ستكون قادرة على الامتداد في إنشاء مجالات أخرى لما نطلق عليه المفعولات والظروف والمتعلقات. . . فكأن هذا الامتداد كان علة أن يخص سيبويه الفعل بصفة مهمة جدا اصطلح عليها هو بـ"التعدي"(٢).

(١) ينظر: سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية، مجلة كلية التربية واسط، ٢٠١١، الإصدار ١٣ ع ٩، ص٧-٣٦ ص١٠.

(٢) غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند =

ثالثا: لا يبتعد المعنى الاصطلاحي للعامل كثيرا عن المعنى اللغوي، إذ "يشترط في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"(١)، فالعامل "معناه اللغوي واضح: الدلالة على من قام بالفعل وأحدثه، وحين نقل هذا اللفظ إلى مجال البحث النحوي أريد به الإشارة إلى العنصر المؤثر في تغير الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات المعربة، وبالطبع فان التماس هذا العنصر المؤثر لا يفترض بالضرورة نظاما معينا، وإنما ينهض على تحليل ما هو موجود بالفعل في اللغة من نظام وتحديد ضوابطه"(٢).

إذن العامل عند الخليل– ويشاركه تلميذه سيبويه في الفهم –عنصر بناء يربط من خلاله بين عناصر الجملة، وهو كذلك عنصر مشارك وفاعل في تكوين الجملة نحويا، ولا ينماز عن بقية عناصرها إلا بأنه العنصر المؤسس والمكون والمستدعي لبقية العناصر، ووجوده بالضرورة يستدعي وجود عناصر معمولة تختلف كما تبعا لاختلافه، فهي محدودة إن كان

= سيبويه، مجلة الموارد العراقية، ١٩٩٩ العدد٣، صفحات ٣-١٦ص١٠.

(١) ينظر: الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) : ٤.

(٢) علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية، سلسلة دراسات عربية وإسلامية مركز اللغات الأجنبية والترجمة، جامعة القاهرة مصر، السنة ٢٠٠٢ ج٢٣، صفحات ٥-٤٠ ص١٠-١١.

المؤسس اسما وتتسع إذا كان فعلا"[١].

في ضوء هذا الفهم وجه سيبويه الكثير من الأبواب النحوية في كتابه، فالمبتدأ عنده إنما ابتدئ به ليبنى عليه كلام متمم لمعناه هو الخبر، والرفع لازم لهما؛ لأنه ثان، "فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع"[٢]، وقال عن الخبر: "واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ"[٣].

ومن هنا نجد من الباحثين بناء على تحليله للمعنى اللغوي للعامل وتحليله لنصوص الكتاب من يذكر: أن سيبويه نظر للعامل "من جهة العمل (government) **باعتبار العمل ممثلا لعمليات الربط** (bindingprocesses) **التي تتكون عن طريقها البنى النحوية** (Syntactic Structares) **، أي أن العمل ههنا يمثل قدرة مقولة ما على اجتلاب مقولات أخرى** (Categories) **إلى بنية جملة وربطها بعضها مع بعض الآخر، بمعنى خلق أو إنشاء مجالات لتشغلها تلك المقولات، إن مقولة الفعل الماضي (ضرب) يمكن أن تنشئ مثلا مجالات مربوطة بها"[٤]، كما ذكر أن سيبويه لم ينظر للعامل**

(١) ينظر: سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية: ١١.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١٢٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ١٢٦/٢-١٢٧.

(٤) غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: ١١.

من جهة الأثر (trace) الذي يخلفه حسب ما أشيع عنه في كتب الخالفين لسيبويه[١].

وهكذا يتضح أن مفهوم العامل عند سيبويه مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به كعنصر مسئول عن كل عمليات الإنشاء والاستدعاء والربط والضم والإشغال بين عناصر الجملة بالإضافة إلى التهيئة.

ويحسن بنا هنا أن نذكر بعض التعريفات للعامل عند النحاة الخالفين لسيبويه، إذ عرفه ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة: "العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم"[٢]، وعرفه الشريف الجرجاني: "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"[٣]، وهذان التعريفان يشرحان العلاقة بين العامل واللفظ من ناحية لفظية، فالعامل عندهم إذا هو الموجد للعلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، ومما نجده عند بعض النحاة أنهم يضيفون شيئا أخر، وهو أن العامل يحدث أيضا المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، يقول الأزهري: "المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب"[٤].

وعلى كل حال فالنظر إلى الاعتبار اللفظي أو المعنوي لا يعني

(١) سعاد كريدي كنداوي، العامل النحوي دراسة إبستمولوجية: ١٢.

(٢) طاهر بن أحمد ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٤/٢.

(٣) الجرجاني، العوامل المئة النحوية: ٧٨.

(٤) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٦٠/١.

تناقضا في الوصف أو التفسير، فالاعتبار اللفظي يركز على الهدف التعليمي من الدرس النحوي، أما الاعتبار المعنوي فإنه يشرح العلاقة بين عناصر التركيب، ويحدد الوظائف النحوية للجملة، ومهما يكن من أمر فان مجموعهما لا يخرجان عن كون العامل كلمة في الأغلب تلتئم مع كلم أخر تسمى معمولات، تدل المتكلم على نوع خاص من الإعراب، وهذا ما نبه عليه ابن جني: أن ابتكار نحاة العربية لنظرية العامل، وتقسيمهم إياه إلى لفظي ومعنوي لم يكن إلاّ "ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه؛ كـ"مررت بزيد" و"لقيت عمرًا قائمًا" وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء"(١).

وعلى كل حال ففكرة العامل في النحو العربي لم تأت من فراغ، فالنحاة القدامى درسوا الظواهر اللغوية بتمعن، وكان منطلقهم للدراسة العلامة الإعرابية، فتكونت لديهم فكرة العامل–أصبحت لاحقا نظرية –وهي عندهم أساس لتفسير كثير من الظواهر في الإعراب، وما يتعلق به "وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام، ومراقبة وظائف المفردات داخل التركيب، وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعضها الآخر"(٢).

إذا نظر النحاة المؤسسون إلى الواقع اللغوي المتمثل بالتركيب،

(١) ابن جني، الخصائص: ١/١٠٩.

(٢) ممدوح عبد الرحمن، العربية والفكر النحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية: ١٨٦.

فتيقنوا أن هنالك علاقة بين عناصره المتعددة، فبحثوا عنها في التركيب، وخرجوا بتفسير لها فجاءتهم فكرة العامل؛ لأنها تنتظم المسألة النحوية كلها فهي أصلح تفسير لها وتعليل، ويتمثل في أن العناصر اللغوية تحكمها علاقة التأثر، فكل عنصر مؤثر فيما بعده ومتأثر بما قبله، لذا "تصور النحاة أن أواخر الكلمات حين تتغير لا تتغير بطريقة عشوائية، وإنما تخضع لضوابط ونظام، وأن ثمة مؤثرات تحدثه وتحدد صورته، ومن ثم وضع النحاة مصطلح "العامل" للدلالة على العنصر المؤثر الذي بمقتضاه تتغير أحوال أواخر الكلمات وفقا لعلاقتها في الجملة، كما وضعوا مصطلح "المعمول" للدلالة على العنصر الثاني، ويقصدون بذلك الكلمة التي يتغير آخرها تبعا لتغير علاقاتها خضوعا لتأثير العامل فيها، كما أنه من الطبعي أن تكون الحركة الإعرابية هي الأثر الوحيد الذي أحدثه العامل في المعمول، ولكن النحاة يرون أنها ليست الأثر الوحيد الذي يحدثه العامل في المعمول وإنما هي رمز لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليهما، أولهما: التأثر الذي يلحق اللفظ، وثانيهما: التأثر الذي يصيب المعنى"[(١)].

ومن جانب آخر نشير إلى أن السابقين لسيبويه اتفقوا على مصطلح العامل لوصف الظاهرة اللغوية بهذا المصطلح، ولعله في البداية أطلق عفويا عند أحدهم–ونقصد بالعفوية من غير تواضع واتفاق–ثم تلقفه المهتمون والدارسون الدلالة نفسها، حتى أخذ الزمن يفعل فعله في استقراره وثباته، فالاتفاق والتواضع ليس معناه اجتماعهم عليه زمانا ومكانا، وإنما الذي حدث

(١) علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية: ٢٤.

هنا أنهم اتفقوا عليه أي في إقراره واستعماله، ويعزز هذا التوجه أن مصطلح العامل ظهر في بدايات التأليف النحوي إذ لم يكن وضع المصطلح هدفا وغاية.

وأعتقد أن مفهوم العامل بعد استقراره ولد مفاهيم تتعلق به كان وظيفتها مشاركته في الوصف والتفسير والتبويب للظواهر النحوية، وبالتالي استقرت تلك المفاهيم المستحدثة في مصطلحات نحوية، ترتبط بطريق ما بوشائج مع مفهوم العامل ومضامينه، فقد أطلقها سيبويه، وأصبحت مصطلحا عنده كالمفعول مثلا، ومنها ما أطلقه وأراد به وصفا لظاهرة ما، فهي لم تدخل حيز المصطلح، لكن من جاء بعده من الدارسين تلقفوها واستقرت عندهم مع الزمن، وأضحت الظاهرة تعرف بها لأن "أي مصطلح علمي جديد لا يستقر ويعبر عن مضمونه إلا بعد أن يستقر ذلك العلم وتشيع مصطلحاته، وتثبت بتتابع الدارسين عليه وتعهدهم إياه بالاستعمال، وتصقله الألسن، والأقلام فيثبتوه، أو يغيروه، أو يضعوا ما هو أدل منه على مضمونه"[1]، لذا نرى هذه المصطلحات لم تكن اعتباطية في تلك المرحلة.

(١) خديجة الحديثي، المدارس النحوية: ٩٠.

المبحث الثالث: العامل وبناء المصطلحات

ونعود إلى ما ذكرناه سابقا من أن الظاهرة النحوية احتكمت في تفسيرها لتصورات ومفاهيم عقلية ولغوية، وحتى تأخذ تلك المفاهيم والتصورات حقها من الوضوح والاتفاق كان لا بد أن يوضع لها رمز يجمع أفكارها ويلم شتاتها، ولذا وقع الاختيار على رمز "العامل"، بعدما استعرض الواضع صفاته وأحواله ومختلف أفعاله التي تصدر عنه، فاختار صفة واحدة من صفاته أو فعلا من أفعاله، وفق ما يقتضيه التمييز والتخصصية في العلم برزت السمة المميزة له "العاملية" عن غيره.

ومن هنا كان رمز "العامل" تربطه بدلالته اللغوية علاقة بها نوع من التجانس والتقارب في بعض جوانبها "فالمصطلحات لا توضع ارتجالا ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي"[(١)]؛ لأني أعتقد أن العلاقة قائمة بين المصطلح (الرمز) ومفهومه؛ لأن المفهوم يجب أن يكون ضمن نظام محدد متجانس من المفاهيم التي يشترك معها في مجموعة واحدة، والمصطلحات التي تطلق على كل مفهوم منها ذات صلة متجانسة أو متقاربة تدل على التجانس أو التقارب بين مفاهيمه[(٢)].

وبالتالي فقد ولد "العامل" مفاهيم متجانسة ومتقاربة معه تشترك في

(١) ينظر: مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) : ٤.

(٢) ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللغة العربية، السنة ٢٠٠٦، المجلد التاسع العدد الأول، ص ٦٨-١٠١، ص ٧٢.

مجموعة واحدة، تقوم بدور وصف الظواهر اللغوية وتفسيرها وتبويبها، وتعكس العلاقات القائمة بين مفاهيم الظاهرة النحوية، ومن هنا كانت فكرة العمل النحوي تقوم في جزء كبير منها على العلاقة بين العامل والمعمول، والعلاقة بينهما ليست هي العامل فبينهما فارق كبير، وهو ما تنبه إليه سيبويه حين أشار إلى مجموعة من العلاقات فهو يرى أن المفعول به والمفعول المطلق والزمان والمكان يدخل في علاقة التعدية، ومن هنا جاء مصطلح التعدية، وقد تلغى العلاقة بينهما وهو ما أطلق عليه لاحقا مصطلح "الإلغاء"، وقد تعلق العلاقة فاصطلح عليه "بالتعليق" وغيرها.

وبناء على ما سبق الإشارة إليه فإننا نقول: إن المنطلقات والأسس التي وضعت عليها المصطلحات النحوية متعددة، فلكل مصطلح أصوله وقواعده، فمنها ما يعود إلى نظرية العامل، فسيبويه لديه تصور واضح لمفهوم نظرية العامل، وبالتالي لديه تصور واضح لعملها، وتأثيرها في التراكيب، وعندما وضع بعض المصطلحات انعكس هذا التصور الإعمالي ومفاهيمه على بناء المصطلحات عنده، إذ يؤخذ بعين الاعتبار عند وضع المصطلح أو اختياره نظرية العامل بما تتضمنه من عناصرها الثلاثة أو أحد عناصرها، فجاءت مصطلحاته متماسكة مع تصورات العامل ومفاهيمه؛ لذا اختار للمفهوم مصطلحاته المناسبة القادرة على الدلالة عليه وعلى العامل، ويعكس كل هذا الوضوح في النظرية وتطبيقاتها دورا في تشكيل المصطلحات وبنائها عند سيبويه وإن كان المفهوم في كتابه في كثير من المواضع لا يمكن إيضاحه إلا في ضوء دراسة الباب لأكثر من مرة، والوقوف على تمثيله وجمله الشارحة لذلك؛ لذلك

يمكن القول: إن المفهوم والمصطلح عنده يعالجهما في ضوء نظرية العامل.

ولا أنسى أن نذكر أن منها: ما فرضته الطبيعة العامة في وضع المصطلح، فهو يجري على طريقة الكلمات الاصطلاحية في فقدها المعنى اللغوي ونقلها إلى مجال التخصصية، بحيث ينسلخ اللفظ من معناه اللغوي وينقل إلى مجال آخر يصبح فيه رمزا لفكرة أو ظاهرة أو مسألة، ومن هنا لا يفهم إلا في ضوء شبكة من المصطلحات العلمية لهذا العلم: إما بنظيره أو بما يقابله مع بقية المصطلحات في التخصص الواحد، فعلى سبيل المثال "الإعمال" نقيض "الإلغاء" و"الرفع" نقيض "الخفض"، ومنها ما أوجدها وفرضها أسس التقسيم والتصنيف والتمييز، كمصطلحات الفعل والحرف والاسم والظرف والعطف والضمير.

وما يهمنا من المصطلحات النحوية عند سيبويه تلك التي تشير إلى وجود صلة بينها وبين العمل والعامل ومقتضياته، أو بمعنى آخر تلك التي كان وجه التسمية مأخوذا من العامل ومفهومه، وهو الذي دفع الواضع لاختياره دون غيره، وقد يتمثل دور العامل حقيقة بدور الباعث إلى إيجاده واستعماله وانتشاره، وقد يكون دور العامل أقل من ذلك، يتمثل في البحث عن ألفاظ مرتبطة به في الأصل من حيث المفهوم حيث ينقلها من معناها اللغوي ليدخلها مجال النحو ويسقط عليها نوعا من التوافق والتواضع والاستعمال، حتى تكون علما على مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية، وأول تلك المصطلحات الاعمالية القائمة على أساس العامل: ألقاب حركات الإعراب والمبتدأ والتعدي والمفاعيل والإلغاء والتعليق.

وأفضل أن أتناول كل مصطلح وحده من حيث ارتباطه بنظرية العامل لفظا ومفهوما؛ حتى يسهل تحليله، بالإضافة إلى التعرف على جانب من فكر سيبويه الاصطلاحي والنحوي ومدى تميز مصطلحاته النحوية عندما توافقت مع نظرية العامل صبغة واقعية تعليمية.

أولا: حركات الإعراب

وأول ما يواجهنا من مصطلحات نحوية عند سيبويه تعكس تأثير العامل في بناء المصطلح ما أطلق عليه: مجاري أواخر الكلم، إذ بدأ يحدد ما يطرأ على الكلمة من ناحية تركيبية حين تدخل الجملة، وهو ما يعرف بالإعراب والبناء، أو ما عرف بالعلامات أو الحركات التي تُظهِر الأثر – وهو المكون الثالث لنظرية العامل– يقول: "وهي تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجرَّ والرفع والجزم والفتح والضمّ والكسر والوقف. . . وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار، لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف"(١).

وكما هو واضح جعل أحوال الكلمة ثمانية: أربعة للإعراب وأربعة للبناء، ووضع لكل حالة مصطلحا وقرن بينهما "وهذه المجاري الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه

(١) سيبويه، الكتاب: ١٣/١.

ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف"[١].

وهدف إطلاقه على كل حركة من الحركات الثمانية مصطلحا ليميزها عن غيرها حسب ورودها مع المعرب أو المبني، فالتخصصية عنده واضحة و أثر العامل في المصطلح واضح كذلك، وتتمثل بإعطاء كل حالة إعرابية مصطلحا خاصا، فإذا كانت تلك الحالة ناتجة عن عامل سابق فلها مصطلح مغاير للمصطلح في حالة البناء، فكان يميز بين حركة مجلوبة بعامل يظهر أثره على الكلمة المعمولة، وبين أن تكون الكلمة متلبسة بحركة بناء فلا تتجاوب مع عامل سابق على النحو الآتي:

١– استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الرفع مقابل الضم الذي هو بناء في الكلمة[٢].

٢– استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح النصب مقابل الفتح الذي هو بناء في الكلمة[٣]

٣– استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الجر مقابل الكسر الذي هو بناء في الكلمة[٤].

٤– استعمل للحركة المجلوبة بعامل مصطلح الجزم مقابل الوقف الذي هو بناء في الكلمة، وعبر عنه بلقب السكون والساكن في مواضع[٥] منها:

(١) المصدر السابق: ١/١٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٠٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢ /٢٠٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٣/٩.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ٣/٩، ٣ /٢٦٥.

"فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى وهي أشدُّ تمكّنا فِمن ثم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون"(١).

فمصطلحات الرفع والنصب والجر والجزم جعلها سيبويه علامات للإعراب تعبر عن الحركة ومختصة بأواخر الكلمات من أسماء متمكنة وأفعال غير متمكنة، ووضحها بالأمثلة، يقول: "والنصب في الأسماء رأيت زيداً والجرّ مررت بزيد والرفع هذا زيدٌ. . . والنصب في المضارع من الأفعال لن يَفعلَ والرفع سيَفعل والجزم لم يفعلْ "(٢).

ومصطلحات الضم والفتح والكسر والوقف جعلها علامات للبناء في الأسماء غير المتمكنة والأفعال المتمكنة، وهما الماضي والأمر، ووضحها بالأمثلة" فالفتح في الأسماء قولهم: حيثَ (٣) وأينَ وكيفَ، والكسر فيها نحو: أولاءِ وحَذارِ وبدادِ، والضمّ نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ، والوقف نحو مَنْ وكمْ وقطْ وإذْ"، والفتح في الأفعال. . . قولهم ضربَ"، الوقفُ قولهم اضربْ في الأمر. . "(٤).

هذه المصطلحات تعكس بصورة واضحة دور نظرية العامل في بناء المصطلحات من جهة أن الحركات من ناحية صورية أو نطقية أربع، فآخر الكلمة إما أن يكون ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكونا بدليل أنه قرن بينها، إلا أنه جعلها ثمانية ليفرق بين المبني الذي كما يصفه لا يزول، وبين المعرب الذي

(١) المصدر السابق: ١/٢٠-٢١.

(٢) المصدر السابق: ١ /١٤-١٥.

(٣) حيثَ بالفتح لغة في حيثُ، ينظر /لسان العرب لابن منظور مادة "حيث "

(٤) المصدر السابق: ١/١٥-١٧.

تزول حركته وتتغير، بمعنى آخر: جعلها من ناحية عاملية ثمانية، فالمعرب أربعا والمبني كذلك، فربط بذلك الظاهرة الإعرابية بنظرية العامل عندما أعطى لكل حالة مصطلحا يعكس الحالة التركيبية والموقعية للكلمة داخل الجملة.

ومن جهة أخرى، فإن المصطلح بدلالته واستقلاله يبين إن كانت الحركة أثر بناء أو مجلوبة بعامل حين وصف الكلمة "إذا قيل إن هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملا عمل فيه، فيجوز زواله ودخول عامل عليه يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول: ضمة حدثت بعامل أو فتحة حدثت بعامل"(١).

ومجرد النظر إلى مصطلحات الحركات في أواخر الكلمات عند سيبويه بجعله لكل حركة في آخر الكلمة، ولكل حالة اصطلاحا يشعرنا بمدى اهتمامه بنظرية العامل، ومدى تعميقه وتوسيعه لها في الدراسة النحوية، ولم يقف عند حدود الخليل "فقفزت بعض المصطلحات قفزات واسعة على يد سيبويه حين توسع في إطلاقها، فالحركات مثلا بعد أن كانت محددة عند الخليل يختص بعضها بالأفعال، والبعض الآخر بالأسماء، وهذه بصدور الكلم وتلك بأعجازها أو أوساطها عمد سيبويه إلى الرفع والنصب والجر والجزم، فجعلها علامات للإعراب مختصة بأواخر الكلمات من أفعال غير متمكنة أو أسماء متمكنة، كما عمد إلى الضم والفتح والكسر والوقف جعلها علامات للبناء في الفعل المتمكن والاسم غير المتمكن؛ مبينا أن أواخر الكلم تجري على هذه المجاري الثمانية، ولعل في اقتصاره على الاهتمام بأواخر الكلم يعطي الدليل على أن

(١) ابن يعيش، شرح المفصل: ٧٢/١.

سيبويه أرسى نظرية العامل عندما قسم الحركات على هذا النحو، وأشار إلى العامل صراحة[١].

وبالتأكيد فإن إطلاقه على كل مفهوم مصطلحا خاصا، فإنه يعني من بين ما تعني الدقة والوضوح في إدراكه للظاهرة اللغوية كما تظهر "ذكاءه وفطنته وقدرته على التحليل والاستنتاج الشيء الكثير" (٢) ، ولا أنسى أن هذا الوضع طبعي في العلوم عندما يأخذ العلم بالاستقرار وتتعمق التخصصية، فيختار مصطلح للظاهرة أو للمفهوم أكثر دقة ووضوحا.

ثانيا: المبتدأ والابتداء

المبتدأ لغة: اسم مفعول من ابتدأ الشيءَ وابتدأ به، بمعنى بدأَه وبدأ به ابتداءً وبدْءاً[٣]، قال ابن فارس: الباء والدال والهمزة من افتتاح الشيء"[٤]، واصطلاحا قدم سيبويه تحديدا له –وأعتقد أنها تعد أقدم محاولة لتحديده – بقوله: "المبتدأ كلّ اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[٥]: أي: ليخبر عنه أو يسند إليه، يفهم من هذا أن مدلوله اللغوي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كالأولية والافتتاحية.

وقد استعمل سيبويه مصطلح: الابتداء إلى جانب مصطلح (المبتدأ)

(١) عوض القوزي، المصطلح النحوي: ١٢٢-١٢٣.

(٢) البغدادي، تاريخ بغداد دار الكتاب العربي، بيروت: ١٩٦/١٢.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، مادّة (بدأ) .

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ، مادّة (بدأ) .

(٥) سيبويه، الكتاب ١٢٦/٢.

للدلالة على المفهوم الخاص بمصطلح المبتدأ – قبل أن ينفرد الأخير بعنوانه – في مواضع، منها: "الاسم أولُ أحواله الابتداء"[(١)]، وبالإضافة إلى أن الابتداء ورد بدلالته على المبتدأ عند سيبويه، فإنه ورد بدلالة أخرى تتمثل بدلالته على العامل المعنوي[(٢)] الرافع للمبتدأ، وذلك حين يبين أن موضع المبتدأ هو العامل دائما في المبتدأ الرفع، والخبر يرتفع بالمبتدأ" فأما الذي يبني عليه شيء هو هو، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته"[(٣)].

ونشير هنا إلى أن مصطلح المبتدأ استقر على المفهوم أو الدلالة التي أطلقت عليه عند سيبويه، وانتشر بعده بالدلالة ذاتها حتى يومنا هذا، أما مصطلح الابتداء فإنه استخدام بدلالتين مختلفتين "المشترك اللفظي"، وواضح سبب مجيئه عند سيبويه بهذه الصورة لعدم استقرار المصطلح، وأكثر ما يكون ذلك في بداية إطلاق المصطلح وأوليته، كما أنه يعود إلى إحساس العالم المتكلم أن المفهوم الجديد قريب من المفهوم الأول، وأن هذا المصطلح دال ومناسب للمفهوم الثاني الجديد أيضا"[(٤)]، إلا أنه في العصور اللاحقة خصص

(١) المصدر السابق: ١/٢٣، ١ /٤٧، ١/٣٦٦.

(٢) المصدر السابق: ٢/١٨٣ وورد الابتداء عند سيبويه للدلالة على العامل الرافع: ١/٨١، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٨، ١٤٢، ٣٠١، ٣١٠ .

(٣) المصدر السابق: ٢ /١٢٧.

(٤) ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد: ٩٥.

في الدلالة، واقتصر على العامل المعنوي، وانتشر حتى وصلنا بتلك الدلالة، هذا وقد استخدمه الكوفيون وغيرهم في الدلالة على العامل المعنوي[1].

نعود إلى ما ذكرناه قبل قليل من أن مدلول المبتدأ اللغوي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كالأولية والافتتاحية، وهاتان السمتان أكثر ما يميز المبتدأ، وهو ما نلمسه حقيقة عند القدماء، إذ ذكروا المبتدأ أو الابتداء في مواضع متفرقة من كتبهم، لكن لم يتحدثوا عنه حديثا مفصلا غير أن الذي يمكن أن نستنبطه من كلامهم هو أن معناه يجمع في مضمونه ثلاثة مفاهيم: الأولية: أي أن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولا لثان يليه، يربط بينهما رابط معنوي خاص، والتعرية: هو نتيجة لما سبقه يعني أنه واقع في بدء الجملة غير مسبوق بعامل من العوامل اللفظية، والإسناد: هو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام أو وصفٍ نسب إليه[2]، ويمكن تبين دور العامل في بناء مصطلح المبتدأ علاوة على ما سبق من معاني الأولية والتعرية والإسناد من خلال الإشارة إلى أنه:

١- مصطلح مرتبط بالرتبة المتمثلة بمجيء الاسم في البداية سابقا على ما عداه في الكلام، وهذا واضح من خلال قول سيبويه: "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام"[3].

(١) الفراء، معاني القرآن: ١/١٩٨.

(٢) ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: ١٧١.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٢ /١٢٦.

٢– كما أنه مصطلح مرتبط بالعمل والعامل من جهة موقعية العمل، التي يمكن وصفها بالموقع الفعال للعامل لمجيئه في أول الجملة، ومن هنا اصطلح عليه سيبويه بالمبتدأ، وهو "مصطلح مرتبط بمفردة (العمل) أيضا، ولقد استعمل سيبويه في هذا الصدد مصطلح "مسند" أيضا للتعبير عن الحالة نفسها، وبهذا المجال يمكن تقسيم العامل على النحو التالي:

عامل فعال أكبر هو (الفعل) ، وعامل فعال أصغر هو الاسم المبتدأ"[١] "ويتصف "الاسم المبتدأ" بكونه قادرا على خلق بنية جملة تامة عن طريق خلق مجال للمسند إليه الذي يصطلح عليه سيبويه بالمبني عليه، والخبر في بعض المواضع، وهي ما اصطلحنا عليه ههنا بالبنية الافتراضية الصغرى، وهنا يَقْرُن سيبويه المبتدأ بالفعل، فمن ذلك قوله في (هذا عبد الله معروفا) : "فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده"[٢].

وينبغي في هذا السياق أن لا نهمل أن في هذه الإشارات تأكيدا على موقع الابتداء (الأول المبتدأ به) الذي يشغله المسند[٣]، إذ لهذا الموقع خصوصية في العمل، وما يقال في حق المبتدأ من خصوصية في العمل ينطبق

(١) غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل النحوي عند سيبويه، مجلة المورد العراقية، السنة ١٩٩٩العدد ٣، صفحات ٦–١٧ص١٢.

(٢) المرجع السابق: ١٥، ينظر: سيبويه، الكتاب: ٧٨/٢.

(٣) هناك من المصطلحات ما استعمله سيبويه، ولكن استعمله استعمالا مغايرا لما نعرفه له، فالمبتدأ عنده مسند، في حين الخبر عنده مسند إليه، وهذا مخالف لما نعرفه عن كل منهما، فنحن نعرف أن المبتدأ مسند إليه وأن الخبر مسند.

على مصطلح المبني ومصطلح المسند، إذ ورد مصطلح مبني عليه عنده للدلالة على ما يدل عليه الخبر(١)، منه قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه"(٢).

ثالثا: الفاعل

على الرغم من ورود مصطلح الفاعل كثيرا في الكتاب إلا إننا لم نعثر على تعريف له عنده كحد من الحدود النحوية؛ ربما كان ذلك لوضوح التعبير عنه في الكتاب بالإضافة إلى اعتماده على الشرح والأمثلة، يقول: "الفعل لا بد له من فاعل"(٣)، ويقول: "الفاعل مرفوع وكذلك نائبه"(٤) وغيرها(٥).

ومن هنا يمكن الحكم على الفاعل بأنه من الاصطلاحات الناضجة المستقرة في عهد سيبويه، فدلالته عنده هي نفسها المتعارف عليها في يومنا هذا، وعلى الرغم من أن مصطلح الفاعل وغيره استعملهما سيبويه كأمر حتمي، ومسلَّم به إلا أنها لم تدفعه إلى أن يوردها كما هو الحال عند الخليل عناوين لأبواب النحو، مثلما نشاهدها في كتب المتأخرين، ففكرة التبويب وإن لم تكن بعيدة عن الخليل إلا أنها لم ترو عنه، فهي فجة حتى عند سيبويه(٦)إلا ما ورد

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٢٣، ٢٣٨، ٢٧٠، ٣٠٤، ٣١٣ .
(٢) المصدر السابق: ١/٢٢.
(٣) سيبويه، الكتاب: ١/٤٠.
(٤) المصدر السابق: ١ /٤٠.
(٥) المصدر السابق: ١/٣٤، ١ /٢٣٥، ١/٢٣٨ ١/٢٣٩ ١/٢٩١، ١/١٥٨، ٢/٢٢ .
(٦) عوض القوزي، المصطلح النحوي: ١٢١.

من ذلك قليلا لدى سيبويه[١].

ويتجلى تأثير نظرية العامل في إطلاق مصطلح الفاعل عند سيبويه أو عند شيوخه في ضوء فهمهم لطبيعة العلاقة بين العامل والمعمول[٢] من جانبين:

أولا: تسميته بـ"الفاعل" يحمل الدلالة على الأهمية والعمدة من ناحية تركيبية وعاملية، ولا يضاهيه في الأهمية في الجملة الفعلية سوى الفعل الذي يسبقه، فاعتبارات الرتبة المتمثلة بتقدم الفعل عليه، والإسناد والحركة الإعرابية المتمثلة بمجيئه مرفوعا هي التي جعلت النحاة يقولون بفاعليته؛ لأنّ الفاعل في عُرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظيٌّ يدلّ على ذلك تسميتهم إيّاه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام الفعل مقدماً عليه. . . ويؤيّد إعراضهم عن المعنى الحقيقي عندك وضوحاً أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً، وإنّما يكون مبتدأ وخبراً"[٣].

ثانيا: أن مصطلح الفاعل يعكس طبيعة العلاقة التي تربط العامل– ولا يكون إلا فعلا أو ما يشبهه– بالمعمول، وهو الفاعل، التي تظهر فيها الثنائية التركيبية واللغوية المتمثلة ب: فعل وفاعل، اللتان تشيران إلى أن التركيب يقوم على علاقة تآلفية فيها نوع من الإتمام والتعاضد والتكافؤ بين عنصرين متلازمين لبناء الجملة الفعلية لا يغني واحد منهما عن الأخر، يقول سيبويه "هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد

(١) ينظر: علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد: ٨٥.

(٢) ورد المعمول ١/١٢٨، ٢٠٢.

(٣) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل: ١ | ٧٤ .

المتكلّمُ منه بدأ فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء"[(١)]، فالفعل يمثل العنصر الأول، والفاعل يمثل العنصر الثاني، وهما عنصران متلازمان لبناء الجملة الفعلية، كما هو الحال في مصطلحات الجملة الاسمية: المبني والمبني عليه والمبتدأ والخبر.

رابعا: التعدي

التعدي لغة: التجاوز، يقال: عدا طوره أي جاوزه، والتعدية في الاصطلاح: تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به [(٢)]، أو هو "إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء"[(٣)] وخلافه اللزوم وهو "ما لا مفعول له، أو له بواسطة فقط "[(٤)]، وواضح أن المدلول اللغوي للتعدي يشترك مع مدلوله الاصطلاحي في بعض السمات الدلالية كالتجاوز.

هذا وقد ذكر سيبويه التعدي أو التعدية عند ذكر الفعل الذي يتعدى، والفعل الذي لا يتعدى في مواضع متعددة من كتابه[(٥)]، ويقصد بالذي لا يتعدى: اللازم، ولم يعرف عنده باللازم، ولكن يعبر عن اللازم غير المتعدي،

(١) سيبويه، الكتاب: ٢٣/١.

(٢) ينظر، شرح المفصل، ابن يعيش: ٦٢/٧.

(٣) ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ٣١١ .

(٤) عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٤ .

(٥) سيبويه، الكتاب: ٣٠/١-٤٣.

وأطلق عليه الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك": ذهب زيد وجلس عمرو"[(١)].

ونتساءل هنا كيف يكون مصطلح التعدي من مصطلحات النحو المتعلقة بالعمل والعامل؟ فأقول: تتضح فكرة التعدي أو مفهومه أولا من خلال دلالته اللغوية التي تفيد التجاوز على العموم، ثم انسحبت على المصطلح النحوي من خلال فكرة التوسع في العمل، فالعمل يتجاوز عنصري الجملة الثنائيين الثابتين كون الفعل في التركيب المتعدي يتجاوز فاعله؛ لعدم كفايته الدلالية واحتياجه إلى عنصر آخر جديد يكمل المعنى الذي حمله الفعل[(٢)]، فارتبط مفهوم التعدي بالفعل من حيث إنه أصل العوامل النحوية[(٣)]، وما بمعناه من المصادر والمشتقات وهي تتفق جميعا في رفعها الفاعل.

وربما كان لفظ أصل حين يقال في العوامل يقصد به في المدونة اللغوية القوة، فالنحاة أدركوا "أن الفعل أقوي العوامل، والمقصود بقوة الفعل قدرته على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو معين، ويرد مصطلح القوة "ملازما لمصطلح العمل (في كتاب سيبويه) ، وذلك في تصنيف متدرج لأشكال العمل. . . تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل وفي أسفله قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول. . . ويلحظ في هذا التصنيف أن القوة تقل كلما انتقلنا من درجه إلى أخرى وتتوالى درجات القوة على النحو التالي:

قوة الفعل /قوة اسمي الفاعل والمفعول /قوة المصادر /قوة الصفات

(١) المصدر السابق ١/٣٣.

(٢) ينظر: دليلة مزوز، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه: ١٣٧.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل: ٦/٨٧.

/قوة ما يجري مجرى الفعل /قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول"[(١)]، كما يتضح كذلك الربط بين العمل ومصطلحات أخرى مثل: (شغل فرغ. . .) في تحليلات سيبويه وتعليلاته، ويلحظ أن التراكيب تختلف فيما بينها من ناحية القوة والضعف أيضا تبعا لوجه ما[(٢)]، وبالتالي من حيث تعدد متعلقاته؛ لأن الفعل حدث يرتبط به متعلقات تحدد جهة من جهاته كالمُحْدِث والمُحْدَث والزمان والمكان والهيئة.

وأظن أن مجرد الحديث عن فكرة العمل عند سيبويه بالاكتفاء بها، وفق الثنائية اللغوية فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، لا يسند نظرية العامل أو العمل ولا يعطيها بعدا تحليليا يشمل مكونات الجملة جميعها، وهو حقيقة ما أدركه سيبويه، فمن خلال ملاحظتي في الكتاب وجدها سيبويه فرصة لتعميق نظرية العامل من خلال فكرة التعدي، وأخال أن سيبويه وظفها توظيفا دقيقا عندما أخذ يحلل الجملة في ضوئها، بل لا أجانب الصواب إذا قلت: كلما توقف عند فكرة التعدي اتضحت صورة العمل في الكتاب، كيف لا وقد أخذت حيزا كبيرا من كتابه "للتعدية مفهوم دقيق يدل على مدى إدراكه للعلاقات التي ينشئها الفعل المتعدي مع العناصر الجديدة التي يتم استدعاؤها"[(٣)].

يقول سيبويه في باب المتعدي واللازم من الأفعال " باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ، والمفعولِ الذي لم يَتعدَّ إليه فِعْلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعلُه

(١) سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٣٦-١٣٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ١٥٢.

(٣) ينظر: دليلة مزوز، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه: ١٣٧.

إلى مفعول آخَر، وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العملَ، وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المتعدِّى إلى مفعولٍ مَجراها، وما أُجري مُجرى الفعل، وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه"[١].

ويفهم من كلام سيبويه أن التعدي يتمثل في عدم اكتمال الجملة عند حدود المرفوع، إذ تحتاج إلى غير المرفوع؛ لانتفاء حصول الفائدة بحدوده، ويفهم غير المتعدي "لم يتعد" عنده بأنه ما يكتمل مفهوم الجملة عند حدود المرفوع وحصول الفائدة بحدوده، فإذا ما كانت الفائدة حاصلة بحدود المرفوع كان الفعل قاصرا بحسب اصطلاحه[٢]، ولا يشترط فيه عنده وهذه الحالة أن يأخذ مفعولا به فحسب كما هو الحال عند النحاة الذين جاءوا بعده، بل يشترط فيه عنده أن يأخذ منصوبا[٣]، أي أن للتعدية عند سيبويه مفهوما أوسع يتمثل في تعدي كل فعل إلى المفاعيل الأربعة التي هي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال (وقصد به خبر كان وأخواتها) ، أي أن مفهوم الجملة عنده لا يكتمل إلا بإدخال منصوب سواء كان:

أولا: مفعولا به كما في قوله: "انتصب (زيد) في جملة: ضرب عبد الله

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٣٣.

(٢) المصدر السابق: ١/٤٢ لفظه في "التعدي والاقتصار ".

(٣) ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: ١٠٦.

زيدا؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل"[(١)] وبناء على فكرة التعدي جعل ما كان متعديا إلى مفعولين على قسمين:

١- قسم يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهما "[(٢)] أي أعطى وأخواتها.

٢- قسم يتعدى إلى اثنين أصلهما مبتدأ وخبر "هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الأخر، وذلك قولك: "حسب عبد الله زيدا بكرا"[(٣)]، وهي أفعال القلوب أو ظن وأخواتها، ثمّ نمط يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل. . . أعلم الله زيدا عمرا خيرا منك" [(٤)].

ثانيا: اسم الحدثان وهو ما عرف لاحقا بالمفعول المطلق: "واعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى إلى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه. . . وذلك قولك ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد "[(٥)]، فالفعل هنا قوي الحدث لتعديه إلى المصدر الذي تربطه به علاقة معنوية ولفظية، إذ هو مشتق منه، بل

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٣٤.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٧.

(٣) المصدر السابق: ١/٣٩.

(٤) المصدر السابق: ١/٤٠.

(٥) المصدر السابق: ١ /٣٤.

هو أصل اشتقاقه.

ثالثا: ظرف الزمان "ويتعدى إلى الزمان. . . وذلك قولك: قعد شهرين"[١].

رابعا: ظرف المكان "ويَتعدّى إلى ما كان وقتا في الأمكنة كما يتعدّى إلى ما كان وقتا في الأزمنة"[٢]

خامسا: خبرا منصوبا كما في كان وأخواتها التي عدت عنده من "باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك قولك: كان ويكون وصار"[٣]، ويظهر أنه حاول أن يربط هذا الباب النحوي بالمتعدي من الأفعال؛ لأن الفعل المتعدي عنده ما لا يكتفي بحدود المرفوع، وهو ما وجده في كان وأخواتها إذ تحتاج إلى منصوب، ولا تكتفي بمرفوعها، أضف إلى أن كان وأخواتها مرتبطة بالعامل؛ لأنه حين حكم بتعديها اقتضى الأمر أن يعمل ذلك الفعل فيما بعده الرفع والنصب"[٤]وهو في ذلك كله يعتمد معيارا مفاده: أن ما أخذ منصوبا فهو فعل متعد، وإن دخل على مبتدأ وخبر على اعتبار الأصل.

وعلى كل حال فسيبويه لما وجد أن بعض الأبنية قريبة من حيث الخصائص أو السمات إلى الطابع الفعلي ككان وأخواتها وكاد وأخواتها بحث

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٣٥.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٥.

(٣) المصدر السابق: ١/٤٥.

(٤) ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: ١٩٢.

عن إدخالها في أحد الصنفين: المتعدي من الأفعال أو اللازم، ولما رأى أخذهما لمنصوب بعدها حكم بتعديتها؛ مجارة للأصل الذاهب إلى كون الفتحة علم المفعولية، ولكنه لم يستطع مع هذا أن يجعل مرفوعها فاعلا، ولا منصوبها مفعولا، فقال: بأنها متعدية إلى اسم الفاعل واسم المفعول، وكأنه أراد بذلك ما يشابه قولهم اسم المصدر واسم الفعل، وفيه يكون الأول اسما للمصدر لا مصدرا، ويكون الثاني اسما للفعل لا فعلا؛ فعلى المجاز لشبه الأول بالفاعل والثاني بالمفعول(١).

إذن مفهوم التعدي سلك عنده مسلكا واحدا – ليس من الناحية الدلالية؛ لأنه لا علاقة للمفعول به والمفعول المطلق وظرفي الزمان والمكان وخبر كان وأخواتها أو أيا منها بغيرها– وإنما من ناحية تركيبية أو عاملية، فكل هذه الأبواب المتفرقة تشترك في فكرة التعدي في الفعل، فالتركيب معها يتجاوز الفاعل، فإذا نظرنا إلى التركيب فإننا نحكم بتوسعه للوهلة الأولى، وتجاوز التركيب العنصرين الرئيسين للجملة إلى محددات عدة تشترك جميعها على الأغلب في الحالة الإعرابية، وهي النصب، وإن اختلفت في الدلالة، ومن البدهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات كالمُحْدِث والمُحْدَث والغاية والهيئة والزمان والمكان إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات وأنها لترجع في معانيها إليه"(٢).

فنحن أمام ضمه لقضايا مختلفة ضمن مسألة واحدة، أو بشكل أدق

(١) ينظر: المصدر السابق: : ١٠٧.

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي: ١٤٩–١٥٠.

ضمن مصطلح واحد؛ لما لاحظه من وجود تشابه بين تلك الأجزاء في العمل، وليس هناك غير العمل يمكن أن يستدعي ضم مثل هذه المتفرقات "فالفعلُ يسلك باشتمالِه على الحَدَثِ مسلكَ العامِل الفَعَّال الأساسي في تكوينِ الجملةِ العربيَّة، وقُدرته على الامتدادِ ببنيتها الأوليَّة إلى إنشاءِ المجالاتِ النحويَّة وتشكيل (البنية الافتراضيَّة الكُبرى للجُملة العربيَّة) ، وتَرجِع تلك القُدرةُ المولَّدة في الفِعل إلى هيمنةِ المحتوَى الدَّلالي، ويَظهر ذلك المحتوى مِن خِلال لما يصطلح عليه بالسمات المعجمية في داخل مقولات الأفعال نفسها"[(١)].

خامسا: المفعولات

كما أشرنا في غير موضع من الدراسة أن سيبويه اعتمد في إطلاق مصطلحاته على نظرية العامل في ضوء فهمه لطبيعة العلاقة بين العامل والمعمول، وهو ما نلمسه حقيقة بشكل واضح مع المفعولات، فقد حاول تسمية الفضلات بمصطلحات تعكس العلاقة التي تربط العامل بالمعمول، وتحمل الدلالة على طبيعة دورها في التركيب، والأهم من هذا وذاك أن العامل وهو الفعل يدخل معها في علاقة التعدية، فهو–على سبيل المثال–يرى أن المفعول به يدخل في علاقة التعدية مع عامله، حيث يقول: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول؛ وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا[(٢)]، وقد أورده كما هو واضح منصوبا رابطا إياه بمفهوم التعدي، وهي صورة من صور المفعول

(١) غالب فاضل المطلبي وحسن عبدالغني الاسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: ٨.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/٣٤.

به عنده.

وتتضح تأثير نظرية العامل في بناء مصطلحات المفاعيل من خلال جانبين:

أولا: إطلاق سيبويه المفعول المرفوع على ما عرف لاحقا بنائب الفاعل، وذلك من خلال قوله: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ، ولا يتعدَّى فعلُه إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سَواء يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل"(١)، ويمكن أن نفسر وصفه لذلك في ضوء أن "المعنى الذي يؤديه هذا الموضع هو معنى المفعولية سواء جاء مرفوعا أو منصوبا باعتبار الأصل"(٢)؛ لأنه لو عاد الفاعل لعاد الاسم إلى وضعه الشكلي المتمثل بكونه منصوبا، فمعنى الوظيفة المتمثل بالمفعولية هو الذي شغله دون الشكل.

ويعلق البحيري على هذه المسألة "يلحظ هنا أن الإبقاء على مصطلح "المفعول" رغم وصفه بالرفع يؤكد إصراره على أنه رغم التناظر السطحي بين التركيبين (ذَهَب زيد، وضُرِب زيد) ، إلا أنه ما تزال الوظيفة التي يقوم بها ذلك العنصر من جهة الدلالة العميقة تختلف عن وظيفة عنصر الفاعل، ويكمل ذلك ظهور فكرة ما أطلق عليه الفاعل في المعنى"(٣).

ثانيا: إطلاقه على الكثير من حالات النصب مصطلح المفعول،

(١) سيبويه، الكتاب: ٣٣/١ .

(٢) ينظر: رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: ٢٠٢.

(٣) سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٤٣.

فمصطلح "المفعول" يعد من أكثر المصطلحات استعمالا لديه، إن لم يكن أكثرها على الإطلاق؛ وذلك لأنه وظفه في أبواب متعددة، وبالتالي تعددت دلالته وارتبط "مفهومه عند سيبويه ارتباطا وثيقا بالمعنى المستفاد من سياق التركيب الذي يرد فيه هذا الموضع النحوي"(١)، إذ يطلق على غير "المسند إليه" من المكملات، وإن اختلفت المفاعيل فيما بينها في الدلالة، ومن هنا جاءت مصطلحات المفاعيل: المفعول به وفيه ومعه، فكان ذكره له على النحو الآتي:

١ –أُطلق المفعول مصطلحا على ما عرف لاحقا بالمفعول المطلق، وعبر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب ما يكون من المَصادر مفعولا، فيرتَفعُ كما يَنتصب إذا شغلت الفعل به"(٢) ويَنتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره، وإنما يجئُ ذلك على أَن تبيَّنَ أي فعلٍ فعلتَ؟ أو توكيدا، فمن ذلك قولك على قول السائلِ: أَيَّ سَير سيرَ عليه؟ فتقول سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ. . . فأَجريتَه مفعولا والفعلُ له "(٣)، فقد وضح من كلامه بأنه مصدر يقع موقع المفعول.

وفي موضع آخر يطلق سيبويه على المفعول المطلق مصدرا وتوكيدا(٤) كما أطلق عليه الحدث والحدَثان (٥) كما يسميه الفعل(٦).

(١) رياض السواد، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري: ٢٠١.

(٢) ويقصد به: فيرتَفعُ إذا شغلت الفعل به كما يَنتصب.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/٢٢٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٢/٣٧٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق: ١ /٣٤.

(٦) ينظر: المصدر السابق: ٤ /٤٢.

واضح أن سيبويه استخدم عدة مصطلحات للتعبير عن مفهوم المفعول المطلق من بينها "المفعول" مجردا من غير قيد، وسبب إطلاقه عليه "مفعول" يعود إلى ذلك الاستدعاء الذهني لمفهوم "مفعول" الذي يرافق التسمية أو النطق بها، فمجرد ذكره يشير إلى مجموعة من العلاقات العاملية؛ لعل أبرزها كونه يسبق بفعل، وإن كان غير مقيد به؛ لأننا نستطيع أن نبني المفعول المطلق من الفعل اللازم والمتعدي بخلاف المفعول به، ويظهر كذلك في تعدية الفعل إليه، وطلبه مكونا آخر يمثل معمولا له، كما أن مجرد إطلاق مفعول يوحي بتلك العلاقة التي تمثلها حركة الفتحة.

٢-أطلق "المفعول له" مصطلحا على ما استقر لاحقا بالمفعول له من بين مصطلحات عدة للتعبير عن هذا الباب، إذ سماه بالموقوع له، وعذر لوقوع الأمر، ولأجله، والتفسير، ومصدر جواب لمه[١]، علاوة على المفعول له، يقول: "فهذا كلُّه يَنتصب؛ لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا؟ فقال لكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله"[٢].

وواضح في كلام سيبويه أنه يركز على الحكم النحوي "يَنتصب لأنَّه مفعول له"، وهو بهذا كله ينطلق من منهج العامل الذي يظهر في ينتصب المتكررة عند بنائه للمصطلح، وسيبويه ما كان ليصف هذا الموضع النحوي بالمصدر المنصوب – وإن كان قيدا عاما يشمل أغلب المفاعيل – إلا ليحكم عليه بعد ذلك بمفعوليته، أو أن إطلاق (المفعول له) على ذلك الموضع

(١) المصدر السابق: ١/٣٦٩.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٦٩.

النحوي إلا ليقربه من صفة المفعولية، من هنا يبدو تأثره بنظرية العامل من خلال اهتمامه بحركة النصب، ليكون كل ذلك مقدمة لنتيجة التسمية، وهي اصطلاح المفعول ثم تخصيصه بأنه يؤتى به لتفسير وقوع الفعل، أو بيان لعلة وقوعه، ومن هنا جاءت لازمة (له) على وجه الاستقرار في العصور اللاحقة لسيبويه، ونضيف من جانب أخر أن هذا الموضع النحوي بمصطلحه: المفعول له يعكس علاقة السببية المتحققة بوجود طرفيها: العامل الفعل ومعموله "المصدر المنصوب"، فالمعنى النحوي هو بيان السبب أو علة الحدث.

وإذا ما وصلنا إلى العصور اللاحقة نجد أن النحاة تواضعوا على تسمية هذا الموضع النحوي بالمفعول له والمفعول لأجله دون اختلاف بينهما، وهما الدارجان عند أغلب النحاة بفضل إطلاق سيبويه عليهما من بين إطلاقات متعددة، ولم يكن ثمة تمايز بينهما في الاستعمال، فكلاهما يستعملان بمعنى واحد، ولذلك نعدهما مصطلحين مستقرين لقربهما لفكرة العامل، ودقة سيبويه في اختياره للمصطلح.

٣–أطلق (المفعول به وفيه) مصطلحا على ما استقر عليه بالحال: يتعدد المصطلح للمفهوم الواحد في الحال، إذ يسميه سيبويه مفعولا به، يقول: "ما يَنتصب من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ؛ لأنَّه حالٌ يَقع فيه الأمرُ، فيَنتصبُ لأنه مفعولٌ به، وذلك قولك كلّمتُه فاهُ إلى فَيَّ. . . كأنّه قال كلّمتُه مشافَهةٌ "[1]، كما يسميه مفعولا فيه "فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة

(١) سيبويه، الكتاب: ١/٣٩٠.

ينتصب على أنه حال مفعول فيها "[1]" كما يسميه فعلا واقعا فيه[2]، كما سماه خبرا: "هذا باب ما ينتصب فيه الخبر. . . وذلك قولك: فيها عبد الله قائما"[3]، كما سماه صفة [4].

يبدو أن تعدد المصطلح الإعمالي للمفهوم الواحد يعد مظهرا من مظاهر نظرية العامل؛ مما يؤيد دوره في بناء المصطلح، فقد تحدث سيبويه عن مفهوم الحال بالمسميات المختلفة السابقة لاختلاف زاوية النظر إليها، وهو سبب ربما يشرح تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد عنده، فقد تكون زاوية النظر العامل وما له من دور في التحليل اللغوي، وهنا يتراءى لي أن سيبويه لا يتعامل مع المصطلح النحوي بقدر تعامله مع قضية العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه؛ لهذا كان يطلق على الحال مصطلحات تتصل بنظرية العامل بطريقة ما من مثل: المفعول به والمفعول فيه والموقوع فيه وفعلا واقعا فيه.

وبشكل أكثر وضوحا يتجلى ذلك حين يربط هذا الموضع النحوي بالمفاعيل، وكأنه يحاول أن يجد تفسيرا لحركة الفتحة التي على أخره، بمعنى أنه أخذ يبحث في الحركة الإعرابية ففرضت عليه حالة النصب إدراجه ضمن المفاعيل، وأن يطلق عليه ألقابا متعددة من مثل: المفعول به والمفعول فيه وفعلا واقعا فيه، كلها ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية العامل؛ ولذا نجد سيبويه أخذ

(١) المصدر السابق: ٢ /٨٧، ١/٢٦٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/٤٤، ١/٤٥٥.

(٣) المصدر السابق: ٢/٨٦ ٢/ ٨١، ٢/٤٩، ٢/٥٠، ٢/١١٤: ٢/٨١.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/ ١٢٢، ينظر ١/٣٧٦.

يركز على العلامة الإعرابية (النصب) ، وكأنه قد وجد ضالته حين وصفه بأنه مفعول في أغلب أبوابه عند حديثه عن الحال.

ولو أنعمنا النظر في العلاقة بين مصطلح الحال والمصطلحات التي أطلقها سيبويه على الحال؛ لوجدنا هنالك تشابها يفسر سبب إطلاقه عليها هذه التسميات أو ربطه بها، فالشبه بين الحال والمفعول به قد يعود إلى تعليل عام من حيث إنهما فضلة، جاءا بعد مضي الجملة، حيث يكون في الفعل دليل على الحال كما كان فيه دليل على المفعول[١]؛ لأن الفعل لا بد أن يكون له مفعول على الأغلب كما أنه لا بد له من هيئة يقع فيها.

ونجد حديث سيبويه عن الحال يأتي في معرض حديثه عن الأقسام التي يعمل الفعل فيها النصب، وبالتحديد بعد حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ مما يؤكد أن سبب الربط بينهما العمل؛ أو اتفاقها في العمل، يقول البحيري: "فالأمثلة المتقابلة تؤكد الاتفاق في العمل والاختلاف في المعنى، ويمكن تمثيل ذلك على النحو الآتي:

كسوت زيدا الثوب

ذهب زيد راكبا

عمل الفعل هنا فيما يكون حالا (يعني ذهب) كعمل مثله فيما بعده (يعني كسا) إلا أن الأول لا يتعدى لمفعول"[٢]، فالأفعال تتساوى في القوة من حيث إنها حدث تتطلب محددات والحال منها.

(١) ابن السرّاج، الأصول في النحو: ١/٢١٣.

(٢) سعيد حسن البحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه: ١٤٧.

وللحال شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا "ظرف الزمان"؛ لأنها تقدر بفي كما يقدر الظرف، فإذا قلت: جاء زيد راكبا كان تقديره في حال الركوب، أنك إذا قلت: جاء زيد اليوم فيكون التقدير: جاء زيد في اليوم، وخص الشبه بظرف الزمان؛ لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره(١).

ولم يكن الاهتمام بالعامل عنده على حساب المعنى أو الوظيفة النحوية، ومن هنا جاءت زاوية النظر الأخرى؛ لإبراز المعنى الدلالي المتمثل: بالخبرية حين أطلق مصطلح الخبر على الحال، والوصفية حين أطلق مصطلح الوصف على الحال، بحيث يعكس الوظيفة النحوية بالنسبة للحال، فالشبه بين الحال من جهة والخبر والوصف من جهة أخرى يكمن في أن كليهما وصف وقع فيه فعل الفاعل، فالمثال الذي ذكره في باب ما ينتصب فيه الخبر: "فيها عبد الله قائما "قصد بالخبر الحال، فلو حذفنا شبه الجملة فيها لارتفع لفظ (قائما) ، وصارت عبد الله قائم، فالخبر وصف والحال وصف كذلك، فاقتراب معنى الحال من الخبر ناشئ من أنه حين يقال – مثلاً – (جاء زيد ماشياً) يراد بهذا الإخبار عن أن مجيئه وقع في هذه الحال، وليس فيه دلالة على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها(٢)، وعلى كل حال فالزاويتان تتعاضدان وتتحدان معا في أسلوب التحليل الجملي عنده.

ونلاحظ – فيما يبدو– أن بناء المصطلح يشوبه بعض التعددية في

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ١ /٥٥.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب: ٤/٣٠٠.

استعمالات المصطلح الواحد في أكثر من باب من أبواب النحو، وأعتقد أن المصطلح ومفهومه كانا واضحين في ذهن سيبويه، وإنما كان يميل إلى وصفه بتسميات متعددة حتى يوضحه للآخرين، لذلك كان يتبع المصطلح الأمثلة الموضحة، ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن الأستاذ النجدي ناصف يرى أن هذا التعدد في استخدام المصطلحات عند سيبويه للتعبير عن مفهوم واحد يعد تحررا من الالتزام بالمصطلحات بلفظ واحد[١]، غير أن عبد الصبور شاهين يخالفه في ذلك فيرى أن سيبويه يهدف بذلك إلى التعبير الواضح المفهوم ليقدمه للدارسين ليعبر عن جميع إمكانات التعبير عن المفاهيم والحقائق اللغوية[٢].

٤–أطلق المفعول به على المفعول معه، ومثل سيبويه للمفعول معه بـ"ما زلت وزيدا" في قوله: "ما زلت وزيدا حتى فعل، أي ما زلت بزيد حتى فعل، فهو مفعول به"[٣] وحدَّه بالتمثيل له مشبها إياه ب"امرأ ونفسه"، وقدم له بجملة طويلة: "هذا باب ما يَضمَرُ فيه الفعلُ ويَنتصب فيه الاسم؛ لأنَّه مفعول معه ومفعول به، كما انَتصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ ما صنعتَ مع أَبيك، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معه"[٤].

(١) علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة: ١٧٣.

(٢) عبد الصبور شاهين، التطور اللغوي: ١٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب: ١/٢٩٧و٢٩٨.

(٤) المصدر السابق: ١/٢٩٧.

ومما يفهم من إشارة سيبويه في هذا الباب أنه يرى المفعول معه صورة خاصة من المفعول به، والقصد من الربط بين المفعول معه والمفعول به في "امرأ ونفسه" لمشابهتهما في النصب، حتى أننا نجد في وصفه لهذا الباب يعتمد على معيار العامل المتمثل بكونه منصوبا، "ويَنتصب فيه الاسمُ؛ لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به"، والظاهر من النص السابق بعد ذكر الأمثلة "ما صنعت وأباك" أنه يعلم أن الواو بمعنى مع؛ لأنه فسر الجمل بقوله: "ما صنعت مع أبيك"، وذكر السيرافي أن مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى مع"[1]، ومما يدعم ذلك: أن سيبويه يجعل المفعول معه يعمل فيه الفعل المتقدم عليه، فمن هنا نجد سيبويه لِما لمحه من معنى المفعولية هو الذي جعله يعده مفعولا، زد على ذلك ما يظهر على الكلمة من حركة الفتحة.

ومهما يكن من أمر، فإن اللغة بما تعطيه من دلالات واسعة سمحت لسيبويه أن يطلق "المفعول" كمصطلح على أبواب نحوية مختلفة ومفاهيم متعددة في كتابه؛ لمّا وجدها تشترك جميعا بحركة "الفتحة" التي تظهر على أخر الكلمة، فكأنه تيقن حقيقة أن المفعولية في حقيقتها مرتبطة بحركة الفتحة، وهو في ذلك محق إلى حد ما، وذلك باعتبار اشتراكها جميعا في الحركة الإعرابية التي تربطها بالفعل، وبالتالي نجد هذه المفاهيم المتعددة قريبة من بعضها، أو تتفق مع بعضها.

علاوة على أن الذي يجمعها في بوتقة واحد هو نظرية العامل، إذ إنها تشترك جميعا في تعدية الفعل إليها، فاعتمد على الارتباط الشكلي والدلالي في

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ١٩٥/٢ .

إطلاقه على كل الأصناف تقريبا مفعولا من حيث كلها متعدية، وبهذا يكون مفهوم مصطلح "المفعول" قد اتصل بفكرة التعدية "فالنصب يمثل أثرا في شبكة من المجالات هي مجالات لا يولدها إلا الفعل أو حدثه، فكأن سيبويه قد أراد بإبراز النصب أن يشير إلى أن عمل الفعل الحقيقي إنما يكون في (إنشاء) مجالات المفعولات، وبذلك يكون النصب هو الأثر الأعلى مرتبة في عمل الفعل الذي هو العامل الفعال"[(١)].

وعلى كل حال، فهذا المشترك اللفظي في المصطلح تخلص منه النحو مع الأيام لما فيه من الاضطراب والازدواجية في الدلالة من خلال تخصص بعض هذه المصطلحات بجوانب دون أخرى، فلم يعد أحد يسمي الحال خبرا أو صفة أو مفعولا فيه، فكل مصطلح من هذه الثلاثة تخصص بمعنى غير معنى الآخر، وإن وجه إليه فعلى المجاز، أو للإشارة إلى تاريخه يوم أن أطلق عليه كذا وكذا، وهكذا هي الظاهرة اللغوية حين تأخذ بالتفتت إلى جزئيات فلا بد أن يسجل مصطلح لكل جزئية منها.

(١) غالب فاضل المطلبي وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: ٨.

سادسا: مصطلح الإلغاء

المعنى اللغوي للإلغاء: الإبطال والإلقاء أو الإسقاط[١]، أما المعنى الاصطلاحي له فهو قريب للمعنى اللغوي، ويدور حول هذه المعاني، إذ أطلق سيبويه الإلغاء، وقصد به معناه الاصطلاحي المتعارف عليه اليوم، وهو ما يفهم من السياقات الواردة إذ لم –يحد سيبويه الإلغاء أو يعرفه– وخصّها بظاهرة إبطال عمل الأفعال القلبية، يقول: "فإذا ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربي جيّد"[٢].

وقد كشَف الاستقراءُ لمادة الكتاب أن سيبويه استعمل لفظة الإلغاء ومشتقاته في ثماني وعشرين مرة في أبواب متفرقة، حيث التزم به سيبويه في كتابه، بل إنه عنون أحد أبوابه به "هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى"[٣]، ثم يذكر الأفعال المتعلقة بهذا الشأن "ظن وأخواتها" فهي: ظننت وحسبت وخلت وأُرَيْت ورأيت وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن"[٤] هذا واعتمده النحاة الخالفين لسيبويه كمصطلح إلى هذا اليوم.

أما حكم استعمالها عنده فهي بمنزلة "رأيتُ وضربت وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأول في الخبر والاستفهام، وفي كل شيء، وذلك قولك

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة " لغا"، محمّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح مادّة " لغا".

(٢) سيبويه، الكتاب: ١ /١١٩.

(٣) المصدر السابق: ١/١١٨.

(٤) المصدر السابق: ١/١١٨.

أظن زيدا منطلقا"[١]، ثم تكلم عن حكم الإلغاء يقول: "فإن ألغيتَ قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ. . . وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربي جيّد"[٢] أي أن الإلغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى من توسطها، ومن هنا يمكننا الحكم على مصطلح الإلغاء بأنه من المصطلحات الثابتة والمستقرة في الكتاب، ومعنى الاستقرار أن المصطلح يدل على مفهوم واحد، فلا تتعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد، ولا تتعدد المفاهيم المستخدم لها مصطلح واحد، أي تلك التي تتميز بسمتين أساسيتين الأولى الاستمرار والثانية الانتشار.

هذا وقد تنبه سيبويه إلى أن إبطال العمل وإهماله يعود في الأصل إلى تحول في المعنى حين ذكر أن ذلك كله يعود إلى قصد المتكلم وإرادته، فالمعنى حاضر في ذهن سيبويه–مما يظهر أنه يصوغ اصطلاحاته أو يستعملها بوعي تام لمفاهيمها، لذلك أثر المعنى في مصطلحه – فالمعنى مع الإلغاء غير ما هو مع الإعمال، فمعنى الإلغاء أن الكلام مبني على اليقين تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإعمال أن الكلام مبني على الظن، ثم أدركه الشك، يقول: " وإنما كان التأخيرُ أقوى؛ لأنه إنما يجئ بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين أو بعد ما يبتدئ، وهو يريد اليقينَ، ثم يُدْرِكُه الشكُّ. . . فإذا ابتدأ كلامَه على ما في نيّته من الشكَ أَعْملَ الفعلَ قدّم أوْ أخَّر كما قال: زيداً رأيتُ، ورأَيتُ زيدا، وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك

(١) المصدر السابق: ١/١١٩.

(٢) المصدر السابق: ١/١١٩.

أظنُّ فهذا ضعيفً كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن تكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"[1] يعني أن الأصل أن يتقدم الفعل ويبتدأ به.

ومما يجدر ذكره أن سيبويه أضحى لديه تصور واضح للعمل والإعمال في الأفعال، ويتجلى ذلك بشكل واضح حين يوظف مفردات لغوية تعبر عن الجانب المقابل للعمل والإعمال، أي مفردات تعبر عن الإبطال والكف عن العمل، ليصبح مصطلح الإلغاء دالا على هذه الظاهرة فهو تصور خاص ببعض الأفعال التي تسعى إلى أن تكون عاملة إذا تقدمت "لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل"[2]، وتفقد صفة العمل إذا تأخرت، أو تغير موقعها في الجملة من تقدم إلى توسط أو تأخر.

ومما لا شك فيه أن مصطلح الإلغاء بما يفيده أوجده القول بالعامل، فهو مفهوم يمكن تصوره في ضوء العلاقة بين العامل والمعمول، يعبر عن حالة تتمثل حين يكون العلاقة بينهما ملغاة من حيث الحركة الإعرابية والدلالة، وهو في النهاية رمز لظاهرة نحوية تتجلى حين يسلب الفعل (أفعال مخصوصة) تأثيرها الحركي المتمثل بالنصب، إذ كان في الأصل أن ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر لتغير في نمطية الجملة العربية" فالعمل مرتبط ارتباطا أساسيا بالصفة الخطية إذ يكون موقع العامل الفعال المركزي في أول الجملة، وتتجلى في تأثيرها الدلالي للتعبير عن الشك أو اليقين تبعا لدخول الفعل على الجملة "[3]،

(١) المصدر السابق: ١/١٢٠.

(٢) المصدر السابق: ١/١٢٠.

(٣) غالب فاضل المطلبي وحسن عبدالغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: =

ويقابل مفهوم الإلغاء مفهوم الاستعمال (أي: العمل أو إيقاع العمل) حين يذكره سيبويه في كتابه عند حديثه عن العمل وإيقاع العمل، إذ يقرنه بالإلغاء "فإذا جاءت مستعمَلة فهي بمنزلة: رأيتُ وضربت وأعطيتُ في الإعمال"[١].

إذن هناك مصطلحات عدة ومفاهيم تدور في فلك العمل والإعمال، وتدين بالنشوء للإعمال، وربما غابت عن المدونة اللغوية العربية، لو أن سيبويه لم يأخذ بالإعمال، كما تدين إليه في بقائها على مر الزمن ثابتة مستقرة راسخة، لم يشبها التغيير والتحوير، كما لا يخفى من أن توظيفه لفكرة العامل في بناء المصطلحات يدل على نضجه العلمي بالإضافة إلى وعيه المصطلحي، ولم يتوقف دور سيبويه عند هذا الحد، بل نجده مهد لنشوء بعضها –فيما بعد – من خلال وصفه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه لبعض الظواهر النحوية التي أضحت في بعض جوانبها مفاهيم واضحة لا ينقصها إلا المصطلح، فاستوحاه النّحويون من عبارات سيبويه وألفاظه، ووصف الظواهر والتمثيل عليها، حتى أضحت صورة المفهوم واضحة للدارسين، وبالتالي تبلور المصطلح على أيدي الخالفين له، ويظهر هذا التمهيد في مواضع متعددة منها:

١– مصطلح الاشتغال: هذا مصطلح لم يصرح به سيبويه، وعبر عنه بقوله: "باب ما يكون فيه الاسمُ مبنياً على الفعل قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وما يكون فيه الفعلُ مبنيّا على الاسم"[٢] واضح أن سيبويه يدير الكلام على الإسناد، "ولكنه

= ١٢.

(١) سيبويه، الكتاب: ١١٨/١.

(٢) المصدر السابق: ٨٠/١.

يريد نوعا معينا منه، ولكي يصل إلى ما يريد قدم للوصف بما هو معلوم من أمر الإسناد نحو: (ضرب زيد عمرا) فزيد هنا مسند إليه، وهو أول ما شغل به الفعل، ولكن إذا اختلف الإسناد أو كما يقول سيبويه: "بنيت الفعل على الاسم "وقلت مثلا: "زيد ضربته" رفعت (زيد) بالابتداء"(١). . . وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً فى المُضْمَرِ وشَغَلْتَه به؛ ولولا ذلك لم يحسُنْ؛ لأنّك لم تَشغَلْه بشيء، وإن شئت قلت زيداً ضربتُه"(٢).

وسيبويه قد اقترب من استخدام المصطلح " الاشتغال" بدليل ذكره لبعض من مشتقاته " شغلته، تشغله"، لكنه لم يستخدمه استخداما اصطلاحيا، بل هي كلمة عادية أرادها بدلالتها اللغوية العامة، ولا شك أنها أوحت لمن جاء بعده بالمصطلح الذي ساد واعتمد وشاع، وما نصل إلى ابن مالك حتى نجده قد أطلق هذا المصطلح، لكنه كان ينقصه الإيجاز، إذ قال "باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه"(٣)، ثم رأينا السيوطي يستخدم هذا المصطلح استخداما فنيا دقيقا، فأطلق عليه المصطلح الذي استقر وشاع، وهو الذي لا يزال إلى يومنا هذا، وهو مصطلح الاشتغال(٤).

٢-مصطلح التنازع: جاء مصطلح التنازع بهذا اللفظ بفضل نظرية

(١) عوض القوزي، المصطلح النحوي: ١٣٢.

(٢) سيبويه، الكتاب: ١/٨٠.

(٣) ابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٣٦.

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/٨٠، علي توفيق الحمد، قراءة في مصطلح سيبويه: ١٠٣ .

العامل، وهذا واضح من مفهوم التنازع لغة واصطلاحا، فالتنازع لغة التجاذب والتخاصم[١]، والتنازع اصطلاحا: "توجه عاملين أو أكثر إلى معمول واحد"[٢] وقد سماه سيبويه: "هذا باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به"[٣]، ويظهر التنازع من خلال بعض الجمل التي تظهر في عاملين كما "في قولك: ضربتُ وضَربَنَى زيدٌ، وضربَنى وضربتُ زيداً تَحمل الاسمَ على الفعل الذي يَليه، فالعاملُ في اللفظ أحدُ الفعلينِ"[٤] فالعامل الأقرب هو العامل المؤثر ونجد ابن مالك أطلق عليه مصطلح " تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا"[٥]، هذا وقد استقر نهائيا على يد السيوطي، وأطلق عليه: التنازع في العمل [٦].

واستمر تأثير العامل في بناء المصطلحات النحوية للعصور اللاحقة حتى بات واضحا عند كل من تناول منهج النحاة في بناء المصطلحات، أنها في جزء كبير منها قد قامت على فكرة العامل ومقتضياته كمصطلح الناسخ عند الخالفين لسيبويه.

(١) ينظر: ابن منظور: لسان العرب، مادة "نزع".

(٢) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية ٢٢/٣-٢٣، فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ١٤٢/٢.

(٣) سيبويه، الكتاب: ٧٣/١.

(٤) المصدر السابق: ٧٣/١.

(٥) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٨٦.

(٦) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٣/٣.

وبعد كل ذلك، يمكن أن نجمل كيفية بناء أو تولد المصطلحات في ضوء العلاقة بين العامل والمعمول على النحو الآتي: أنه وفي ضوء "تصور النحاة أن أواخر الكلمات حين تتغير لا تتغير بطريقة عشوائية، وإنما تخضع لضوابط ونظام، وأن ثمة مؤثرات تحدثه وتحدد صورته، ومن ثم وضع النحاة مصطلح "العامل" للدلالة على العنصر المؤثر الذي بمقتضاه تتغير أحوال أواخر الكلمات، وفقا لعلاقتها في الجملة، كما وضعوا مصطلح "المعمول" للدلالة على العنصر الثاني، ويقصدون بذلك الكلمة التي يتغيّر أخرها تبعا لتغير علاقاتها خضوعا لتأثير العامل فيه، كما أنه من الطبعي أن تكون الحركة الإعرابية رمزا لتغيرين يحدثان في المعمول بعد تسلط العامل عليهما، أولهما: التأثر الذي يلحق اللفظ، وثانيهما: التأثر الذي يصيب المعنى"[(١)].

واضح التلازم بين الأطراف الثلاثة، فإذا وجد عامل فقد وجب أن يوجد معمول، وإذا وجد معمول فقد وجب أن يوجد له عامل، والأثر ينبغي أن يظهر في اللفظ وإلا يقدر، وتولد نتيجة لذلك مصطلحات تعكس فكرة التلازم، بالإضافة إلى بعض العلاقات الأخرى التي تربط العامل بالمعمول، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١-العلاقة التلازمية بين العامل "اسما أو فعلا" والمعمول، ووجهة نظر سيبويه في هذا المجال: أن الجُملة بِناء يرتفع بالتدرج مُكوَّن مِن لبنتين: اللَّبِنة الأولى، إذ لها خصوصية واضحة في بناء الجملة، فهي تتخذ موقعا مهما بوصفها "الأساس الذي يعتمد عليه لوضع "المبني عليه" ليمثل اللبنة الثانية في

(١) علي أبو المكارم، المصطلحات النحوية: ٢٤.

ذلك البناء، ومن هنا كان العامل موجها نحو اللبنة الأولى التي تتخذ موقع الابتداء، وتكون إما مقولة فعلية أو مقولة اسمية العامل الذي سيكون الجملة ويقيم جدارها[١]، واللبنة الثانية: تتخذ موقعا مهما بوصفها المتمم لعملية البناء، فإن كانت اللبنة الأولى تفضله فهي فقط لتقدمها وتعتمد اللبنة الثانية على الأولى ولا تقوم إلا بوجود اللبنة الأولى.

وقد اصطُلح على اللبنة الأولى عند سيبويه بالمسنَد؛ لذا كان للكلمة الأولى خصوصية واضحة في العمل، فانبثق عنها مصطلحات تظهر علاقة ارتباط بين شيئين كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدي وظيفته النحوية، ولا يستغني واحد منهما عن الآخر، يصف ذلك سيبويه: "ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاما ولو قلت: ضرب عبد الله كان كلاما"[٢]، بل نجد أكثر من ذلك علاقة الأول وهو "العامل" بالجملة يمثل الدور الفعال فيها، ومن هنا تولد مصطلح عاملي يشير إلى فكرة الأسبقية أو العمدة، وأنه عنصر مولد ورابط ومنشئ ومكون ومستدعي، وأكثر ما تمثله مصطلحات: المبتدأ و الابتداء والمسند والمبني والفعل، في حين العنصر الثاني يمثل المولد والمنشأ والمكون فيه والمستدعى والمشغول به؛ لذا تولد مصطلح الخبر والمسند إليه والمبني عليه والفاعل، وجاء تعدد المصطلحات للتعبير عن الأهمية، واختلاف زاوية النظر إليها.

(١) غالب فاضل المطلبي وحسن عبد الغني الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل عند سيبويه: ١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب: ٢/٩٠.

٢-العلاقة التلازمية بين العامل فعلا والمعمول اسما، ودور الثاني تأدية للأول ويقوم به، فتولد مصطلح الفاعل.

٣-العلاقة بين العامل والمعمول تتجاوز التلازمية، فلا تتوقف الجملة عند حدود الفاعل (المعمول الأول) في الجملة الفعلية أو "اسم كان وإن" في الجملة الاسمية، فالعامل يحتاج إلى أكثر من معمول ليكتمل المعنى، فتولد مصطلح المفاعيل.

٤-العلاقة بين العامل والمعمول ملغاة من حيث الدلالة والعلامة الإعرابية فتولد مصطلح الإلغاء.

وهكذا يتضح أن فكرة العمل النحوي تقوم في جزء كبير منها على العلاقة بين العامل والمعمول، وهو ما تنبه إليه سيبويه حين أشار إلى مجموعة من العلاقات فهو يرى أن المفعول به والمفعول المطلق والزمان والمكان تدخل في علاقة التعدية، ومن هنا جاء مصطلح التعدية، وهكذا "تمثِّل العلاقة بين العامل ومعموله جانبًا مهِمًا مِن المنهج الذي سار عليه النّحاة في تحليل التراكيب وتفسيرها؛ فصورة العلاقة بينهما تمثِّل الوظائف النّحوية؛ لأن مفهوم "العمل "أساسًا معناه أن كلَّ وظيفة نحوية تحقّق عنصرين يعمل أحدهما في الآخر، ألا تراهم يقولون: مسند ومسند إليه، ومضاف ومضاف إليه"[(١)].

ونستطيع أن نرجع سر ثبات كثير من هذه المصطلحات بشكلها النهائي من لدن سيبويه حتى اليوم من حيث دلالتها الفنية على المفهوم الذي وضعت له إلى ما تميزت به من سمات ينبغي توافرها في المصطلح العلمي الناضج المتفق

(١) عبد الرحمن السيد، مدرسة البصرة النحوية: ٥٠ .

عليه من إيجاز وسهولة ووضوح وملائمة لمفهومها، وخلوها من التعقيد والعجمة.

وربما كانت هذه أشهر المصطلحات النحوية التي استقرت ونضجت في الكتاب، وبالتالي شكلت المادة المصطلحية الأولية لعلم النحو، وبما أنه ثبت دور العامل في بناء المصطلحات فإنه يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب؛ لأنه انبثق من المادة العربية والمنهج العربي وعلى أيد عربية.

الخاتمة

بعد هذا العرض لفكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه، فقد خلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

أولا: أن سيبويه لم يتعامل مع المصطلح النحوي، ويهتم به بقدر اهتمامه وعنايته بقضية العامل والمعمول، ففكرة العامل كانت مسيطرة عليه؛ لهذا كان يطلق على الحال مصطلحات متعددة كالمفعول به والمفعول فيه والخبر والموقوع فيه.

ثانيا: أظهرت الدّراسة أن أغلب المصطلحات التي تضمنها كتاب سيبويه تعود في تأصيلها إلى نظرية العامل، وربما كان ذلك سببا في بقائها على مر الزمن ثابتة راسخة مستقرة لم يشبها التغيير والتحوير، نذكر منها: ألقاب حركات الإعراب، والمبتدأ، والابتداء، والتعدي، والفاعل، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه، والإلغاء، والاستعمال.

ثالثا: يظهر تأثير نظرية العامل في بناء المصطلحات النحوية للعصور اللاحقة حتى بات واضحا عند كل من تناول منهج النحاة في بناء المصطلحات أنها في جزء كبير منها قد قامت على فكرة العامل، وربما الذي مهد لنشوئها وصف سيبويه المطول في كثير من عناوين أبواب كتابه لبعض الظواهر اللغوية، كما في مصطلحي الاشتغال، والتنازع.

رابعا: أن دور العامل في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه يدعم أصالة الدرس النحوي عند العرب، وأنه انبثق من المادة العربية، والمنهج العربي، وبعده عن التأثير الأجنبي بخاصة في مصطلحاته في طوره الأول.

ثبت المصادر والمراجع

- أحمد، نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار المعتز ودار دجلة، ٢٠٠٧م.
- الأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، ، ط١، ٢٠٠٠م.
- بحيري، سعيد حسن، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- بسندي، خالد، نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات للآداب، ٢٠٠٧م المجلد ٤، ع٢، ص ٢٨٣–٣١٩.
- بلقزيز، محمد، مصدر الوضع وتوليد المصطلح، اللسان العربي، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية، مكتب تنسيق التعريب، السنة١٩٩٧ العدد ٤٤، صفحات ١٤١–١٥٨.
- ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣–١٩٨٣ م.
- الحديثي، خديجة، المدارس النحوية، دار الأمل، اربد، ط٣، ١٤٢٢–٢٠٠١ م.
- الحلواني، محمد خير، أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الدار البيضاء، د. ت.
- الحمد، علي توفيق، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللغة العربية٢٠٠٦م، المجلد٩، العدد١ ص٧٦–١٠١.

- الخثران، عبد الله بن حمد، مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣-١٤١٣هـ.
- السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ط١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.
- ابن السراج، أبو بكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ.
- السواد، رياض يونس، الحد النحوي وتطبيقاته حتى نهاية القرن العاشر الهجري، دار الراية للنشر، عمان، ٢٠٠٩م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، الكتب العلمية، ١٩٩٨ م.
- السيد، عبد الرحمن، مدرسة البصرة النحوية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨ م.
- شاهين، عبد الصبور، التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥-١٤٠٥هـ.
- الشهابي، مصطفى، المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث) ، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٥ م.
- ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط٧، د. ت.
- الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت،

ط٣٠، ١٤١٥-١٩٩٤م.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣ م.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- الفرزدق، الديوان، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧-١٩٨٧م.
- القوزي، عوض، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، شركة الطباعة العربية، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- كنداوي، سعاد كريدي، العامل النحوي دراسة ابستمولوجية، مجلة كلية التربية واسط، ٢٠١١م العدد٩ ص ٧-٣٦.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب: ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦.
- مزوز، دليلة، التركيب الفعلي وأنماطه عند سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٢م، العدد١٠ و١١، ص١٣٥-١٥٥.
- المطلبي، غالب فاضل وحسن الأسدي، المفهوم التكويني لنظرية العامل

عند سيبويه، مجلة الموارد العراقية ١٩٩٩ م، العدد٣ صفحات ٣-١٦

- أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥
- أبو المكارم، علي، المصطلحات النحوية، سلسلة دراسات عربية، مركز اللغات الأجنبية، ٢٠٠٢م، الجزء٢٣، صفحات ٥-٤٠.
- موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، الجامعة الأردنية، عمان، ، ١٩٩٢م.
- ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، المحقق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ..... – ٥٥٣ –

المبحث الأول: إرهاصات العامل والمصطلحات النحوية ..... – ٥٥٧ –

المبحث الثاني: العامل مفهوما ومصطلحا ..... – ٥٦٢ –

المبحث الثالث: العامل وبناء المصطلحات ..... – ٥٧٣ –

أولا: حركات الإعراب ..... – ٥٧٦ –

ثانيا: المبتدأ والابتداء ..... – ٥٨٠ –

ثالثا: الفاعل ..... – ٥٨٤ –

رابعا: التعدي ..... – ٥٨٦ –

خامسا: المفعولات ..... – ٥٩٣ –

سادسا: مصطلح الإلغاء ..... – ٦٠٤ –

الخاتمة ..... – ٦١٤ –

ثبت المصادر والمراجع ..... – ٦١٥ –

فهرس الموضوعات ..... – ٦١٩ –